جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة
كليـــــــة الحقوق والعلـــــوم السياسية
قســـــــم العلـــــوم السياسية

المنظور البيئي الحضاري لعملية بناء الدولة

عند مالك بن نبي

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة والتنمية.

إعداد الطالبة:
- مباركة سنوسي

إشراف الأستاذ:
- لخضر بن دادة

أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم.

د.جمال زيدان ..... عضوا مناقشا
د.ميلود ولد الصديق ..... رئيسا
ا.لخضر بن دادة ..... مشرفا ومقررا
أ.فايزة صحراوي ..... مدعوة

السنة الجامعية:
1437/1436ه

2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ

مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"

{سورة البقرة الآية 127}

قال تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً"

{سورة البقرة الآية 143}

قال تعالى:"أتبنون بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ"

{سورة الشعراء الآية 128-129}

الاهداء

إلى:

كل من اتبع السلف الصالح واهتدى بهديهم واستنّ بسنتهم...

- إلى روح والدي الطاهرة، الذي علمني الحب والعطاء.

- إلى والدتي الكريمة، التي علمتني حسن الآداب.

- إلى إخوتي: عبد السلام، مصطفى، عمر.

- إلى أخواتي وأزواجهم وأبنائهم.

- إلى الأطفال الصغار: هجيرة-يوسف-أمينة-محمد-كوثر.

- إلى كل طلبة العلوم السياسية السنة الثانية ماستر.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

كلمة شكر:

بعد حمد الله تعالى وشكره على جزيل نعمه وفضله، ثم الصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد:

أتقدم بشكري الخالص لأستاذي الفاضل "**لخضر بن دادة**" الذي تفضل قبولا منه الإشراف على هذه الدراسة المتواضعة.

كما اتقدم بالشكر الخالص للأساتذة الافاضل ،اعضاء اللجنة المناقشة، بما فيهم الدكتور "**جمال زيدان** "والدكتور "**ميلود ولد الصديق**".

كما اشكر الاستاذة **" فايزة صحراوي"**على التشريف بحضورها ،والشكر موصول الى كل من ساهم في هذه الدراسة .

المقدمة

أولا: مدخل عام للموضوع:

حظي موضوع بناء الدولة عبر العصور باهتمام فكري كبير من قبل الدارسين والممارسين السياسيين على حد سواء، وذلك لما يمتاز به هذا الموضوع من أهمية على مستوى دراسة العلاقة المنشودة بين الحاكم والمحكوم.

وليس هذا فحسب، بل كذلك أهمية دراسة العوامل والمسببات التي من شانها الاضطلاع بعملية بناء الدولة سواء من مقاربة قانونية دستورية، أو سياسية ذات طابع وظيفي أو بنيوي، أو على الأقل عوامل ذات طبيعة اقتصادية محضة.

لكن يبقى من الأهمية إلى حد كبير دراسة هذه العملية ضمن الإطار النظري الواسع الذي قد يشكله الاتجاه الموسوم بـ: المنهج البيئي الحضاري في الإسلام، إذ يعبر هذا الأخير عن مجموعة الأدوات المادية والفكرية ذات الأثر الكبير في دفع المجتمعات للدخول إلى التاريخ، لاسيما التحول الحضاري المنشود، وبناء الدولة في ضل فلسفة المجتمع وقيمه الخاصة به.

وللمزيد أكثر حول مزايا العلاقات التي قد يشكلها المنهج البيئي الحضاري في علاقته ببناء الدولة من محاولة علمية وعملية' فقد وقع اختيارنا هنا على دراسة قسم كبير من فكر المنظر الجزائري (مالك بن نبي) باعتباره يشكل مدرسة فكرية إسلامية معاصرة،حاولت تفسيرعملية بناء الدولة من زوايا مختلفة ثقافية وتنظيمية واقتصادية، وذلك كله في ضوء المنهج البيئي الحضاري.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

إن ما دفعنا للبحث في هذا النوع من الدراسة والموسوم بالمنظور البيئي الحضاري لعملية بناء الدولة عند مالك بن نبي، هي أسباب كثيرة منها ما هو موضوعي ومنها هو ذاتي:

فالأسباب الموضوعية تتمثل في كون هذا الموضوع لم يتم الكتابة عنه بالقدر الكافي وخصوصا من ناحية المنهج الذي اعتمدناعليه في طرح موضوعنا، وأن عملية بناء الدولةلا تعتمد على الدستور والنظريات فقط إنما هناك آليات أخرى ترتبط إلى حد كبير بهذا البناء.

أما الأسباب الذاتية فهي كالآتي:رغبتي الشخصية وميولاتي الفكرية في زيادة معلوماتي لهذا النوع من الدراسة، وكذلك التأثر بفكر "مالك بن نبي" وخبرته بحضارة الغرب وفهمه للواقع العربي الإسلامي وأملا منّا في إحياء التراث الفكري الذي جاء به "مالك بن نبي" وغرس تلك المبادئ والقيم في الأمة الإسلامية خاصة والأمة العربية عامة.

ثالثا: الأهداف العلمية والعملية للدراسة:

آثرت طرح موضوعي هذا غاية مني في دراسة أحد أعلام المدرسة الفكرية المعاصرة، التي جسدت الأبعاد المختلفة والمتعددة للفكر الإسلامي.

فالأسباب العملية تتمثل في:اعتبار أن موضوع عملية بناء الدولة على اختلاف مؤسساتها ووظائفها يحتل الصدارة على الصعيد العالمي،ولمعرفة أهمية عملية بناء الدولة من خلال المتغير البيئي الحضاري،بمان موضوع عملية بناء الدولة يشكل مركز الثقل في علم السياسة،مامدى تسخير تلك الأطر الفكرية والمناهج النظرية في الواقع العلمي.

أما بالنسبة للأسباب العملية فتتمثل في:التزود بجملة من المعارف والمعلومات حول عملية بناء الدولة وتوظيفها في موضوع الدراسة.فهذا الموضوع ما هو إلا محاولة لوضع نموذج أصيل يأخذ في عين الاعتبار المنهج الإسلامي الحضاري كمدخل لعملية بناء الدولة. كما أن هدفنا يكمن إيضاح معالم بناء دولة على ضوء المدخل البيئي الحضاري.

رابعا: إشكالية الدراسة:

بما أن عملية بناء الدولة أضحت قضية مهمة تمس الفكر الإنساني بصفة عامة، والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة، فهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

*** كيف تُفسر عملية بناء الدولة من منظور المنهج البيئي الحضاري عند مالك بن نبي؟**

ولفهم الموضوع أكثر، فقد طرحنا جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعملية بناء الدولة وكيف فسرت نظريات التنمية السياسية هذه العملية؟
- ماذا نعني بالمدخل البيئي الحضاري، وما هي أسسه وآلياته؟
- وكيف أثر هذا النموذج على عملية بناء الدولة؟
- وما أهمية التفسير الحضاري لعملية بناء الدولة عند مالك بن نبي؟

خامسا: فرضيات الدراسة:

على النحو الذي يتم فيه الإجابة عما تقدم من ملاحظات واستفسارات، فقد بدا لنا من الحاجة الماسة طرح جملة الفرضيات التالية:

1. يرتبط مفهوم عملية بناء الدولة بجملة مفاهيم ونظريات عدة، تجعله بالضرورة مختلفا ومتشابها نسبيا عن غيره من المفاهيم الأخرى.

2. يعكس المنهج البيئي الحضاري في علاقته ببناء الدولة جملة مزايا ثقافية وتنظيمية واقتصادية شتى غالبا ما تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من هذه العملية.
3. تتضمن عملية بناء الدولة عند "مالك بن نبي" جملة شروط حضارية مسبقة تكون ذات نفع بالنسبة إلى تحقيق الحاجات المنشودة في المجتمع.

سادسا: منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة كما يبدو تتطلب الاعتماد على مناهج ومقاربات شتى يمكن الإشارة لها الآتي:

أ. **المناهـــــج:** وتتمثل فيما يلي:

- المنهج الوصفي[1]:ساعدنا كمدخل في التعريف بالظواهر التي تتعلق بالعملية السياسية، تمكن من تحليلها وتفسيرها وتقديم استنتاجات عنها.
- المنهج التاريخي[2]: قدم لنا تصورا حول عصر الفلاسفة الذين فسروا عملية بناء الدولة في إطار نظري من خلال ظروفهم الواقعية.

ب. **اقتـــــرابات:**فقد اعتمدنا على:

- الاقتراب البنياني الوظيفي: قمنا من خلال الاقتراب بدراسة التفاعل القائم بين الأبنية والوظائف السياسية التي تحدث على مستوى النظام السياسي باعتباره نسق مفتوح على جميع المجالات.
- الاقتراب المؤسسي: ركزنا من خلال هذا الاقتراب على البناء الداخلي والخارجي للنظام السياسي وعلاقاته بالمؤسسات والمجتمع، والهدف من وجود الدولة كمؤسسة[3].

---

[1]-المنهج الوصفي: طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها لدراسة دقيقة أنظر:

– عمار بوحوش،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2001، ص 140.

[2]- المنهج التاريخي: مجموعة الطرق والتقنيات التي يتعلمها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، كما كان عليه في زمانه ومكانه وجميع تفاعلات الحياة فيه أنظربهذا الصدد:

_عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسيةوالإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: 2008، ص، ص74-75.

[3]-محمد نصر عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي– النظرية– المنهج)، لبنان: المؤسسة الجامعية، 2002، 443صفحة.

- اقتراب التبعية: الذي استخدمناه من أجل عملية التحول القائمة بين الأطراف ودول المركز والكشف عن العلاقة القائمة بينها.
- الاقتراب البيئي الحضاري: الذي اعتبرناه نموذج بديل وأصل لدراسة الظواهر السياسية في المجتمعات الإسلامية القائمة على الثنائية الإيديولوجية أي التراث والمعاصرة والجعل من آلياته وأسسه سبيلا للتحليل والفهم[1].

سابعا: أدبيات الدراسة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تم إدراجها في ضوء هذا البحث، فقد كانت عديدة ومتنوعة منها مراجع وكتب باللغة العربية وأطروحات أكاديمية، ومجلات وغيرها:

1- الدراسات الأجنبية :

اعتمدنا على المعاجم باللغة الإنجليزية في شرح المفردات، وهي:

- حركات احمد،قاموس الوافر الصادر سنة 2008[2]
- دونياك،قاموس أكسفورد الصادر سنة 1981 [3]

2-الدراسات في الوطن العربي والجزائر:

تناولت هذه الدراسة عملية بناء الدولة من متغير حضاري

أ-أدبيات دراسة التنمية السياسية كمتغير لتفسير عملية بناء الدولة

كانت كثيرة ومتنوعة تبرز عملية بناء الدولة من خلال المفاهيم التي تختلف وتتشابه معها حيث - اعتمدنا على دراسة بومدين طاشمة في كتابه حول "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب- قضايا وإشكاليات"حيث تناولت هذه الدراسة مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تبنتها مختلف نظريات التنمية السياسية، إضافة إلى دراسة أهم المداخل المنهجية وذكر القصور الذي

---

[1]-بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب:قضايا واشكاليات،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ص160.

[2]Harkatahmade, dictionnaire AL. Wafer, BEIRUT: Dar el fiker ,2008.

[3]n.sdoniach, the oxford,English –Arabic. Dictionary .1981.

يشوبها، وكذلك وضع مدخل بديل وأصيل حول المنظور البيئي الحضاري، كما تطرق هذا الكتاب إلى أهم الأطراف والقوى الفاعلة في العملية السياسية[1].

ودراسة سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل بعنوان "النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي" والذي تحدث فيه عن مفهوم التجديد السياسي وعملية بناء علم سياسي إسلامي، وكيفية بناء مفاهيم إسلامية سياسية، مع إعطاء بعض المداخل المنهاجية للتجديد السياسي ألا وهي: المنظور الحضاري.وتحدث في الفصل الأخير عن الرابطة السياسية وشرعية الواقع العربي، وقضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكذلك تم الاعتماد على كتاب محمد نصر عارف الموسوم بعنوان "التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلام"، يتحدث في الفصل الأول عن الكتابات العربية حول التنمية و يضع إطارا تحليليا بديلا لدراسة التنمية السياسية و هو المنظور الحضاري الإسلامي، كما تحدث عن المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية وفي الفصل الثاني ربط مفهوم الاستخلاف بعملية التنمية السياسية، وفي الفصل الثالث تحدث عن الوسائل الثقافية والمؤسسية والاقتصادية من مدخل الاستخلاف والعمران البشري[2] ودراسة أحمد وهبان حول "التخلف السياسي وغاية التنمية السياسية" الصادرة سنة 2002،حيث شرح من خلال هذه الدراسة ظاهرة التخلف السياسي من حيث أزمات النظام السياسي (الهوية– الشرعية– المشاركة...)، وتطرق الى نظريات التنمية السياسة من خلال (طرح مفهومها وغاياتها[3].

– وكذلك دراسة غازي فيصل حول "التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث" الصادر سنة 1993.

يتحدث فيه عن نظريات التنمية السياسية وآلياتها ومقوماتها وأدواتها[4].

ب–أدبيات دراسة المنظور البيئي الحضاري عند المفكر مالك بن نبي:

قمنا بدراسة العديد من الدراسات التي طرحت فكر مالك بن نبي وكذلك ماجاء به مالك بن نبي من أفكار حيث كانت كالآتي:

---

(1)– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضيا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعاتالجامعية169صفحة.

(2)– محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ 1981، عدد الصفحات 447 صفحة.

(3)– أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغاية التنمية السياسية**، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2002،صفحة 208.

(4)_غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد، مطبوعات التعليم العالي، 1993،صفحة129.

كتاب "مالك بن نبي" مثل "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي" ترجمة "بسام بركة" و "أحمد شعبو" الصادرة سنة 2002.حيث حاول فيه تبيان أن مجتمعات العالم الإسلامي تواجه منذ تدهورها الحضاري مشكلة الأفكار[1].وكتاب مشكلة الثقافة ترجمة "عبد الصبور شاهين" الصادرة سنة 2000 حيث تحدث عن قضية الثقافة في المجتمعات المتخلفة حضاريا، التبادل الثقافي على مستوى سلوك الفرد اتجاه المجتمع[2].

كما لا ننسى الدراسات السابقة التي تحدثت عن فكر مالك بن نبي منها دراسة "نورة خالد السعد" حول "التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي دراسة في بناء النظرية الاجتماعية" الصادر سنة1997.

والتي شرحت فيه نظرية التغيير الاجتماعي من حيث المفاهيم، والأسس والهدف، وحول الدين باعتباره عامل أساسي في إحداث التغيير الاجتماعي وأثره والحديث عن أنواع المجتمعات، وعن الثقافة وعناصرها.[3]

ودراسة "موسى لحرش" حول استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكر "مالك بن نبي" الصادر سنة، 2006.

والذي وضح فيه قضية الحضارة باعتبارها مشكلة إنسانية وتمس الثقافة والتربية والمنهج وهذا ما حاول توضيحه من خلال رؤيته استراتيجية قدمها "مالك بن نبي"[4]

وكذلك دراسة الأخضر شريط بعنوان "مشكلة التاريخ في الحركة التاريخية" الصادر سنة 2013.

حيث فسر التطور الحضاري عند "مالك بن نبي" من خلال دراسة حركة التاريخ حول عالم الأشخاص–عالم الأفكار وعالم الأشياء.

---

(1)_ مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**،(ترجمة بسام بركة ،وأحمد شعبو)، دمشق، دار الفكر 2002، صفحاته،174ص.

(2)_ مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ترجمة "عبد الصبور شاهين"، دمشق: دار الفكر، 2000 صفحاته، 152ص.

(3)_نورة خالد السعد، **التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي دراسة في بناء النظرية الاجتماعية**، المملكة العربية السعودية: الدار السعودية، 1997 –، صفحاته 380ص.

(4)- موسى لحرش،**إستراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكر مالك بن نبي**، الجزائر: مختبر التربية بعنابة 2006، صفحاته 290ص.

كما تحدث كذلك عن مصطلح (المفهومية) وفي الأخير تطرق إلى معنى الحضارة وعناصرها ومراحلها ومقارنة الحضارة الإسلامية بالحضارة الغربية[1].

أما بالنسبة للأطروحات:

– استعنت برسالة ماجيستير لـ «محمد أمين بن جيلالي" بعنوان مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة" سنة 2014.

والتي تحدث فيها عن عملية بناء الدولة وفق السياسة المقارنة وعن أهم النماذج المعرفية وعلى الدراسات النقدية لها، التغيرات الواقعية والتحولات المعرفية التي نتجت عن العولمة من أجل إعادة عملية بناء الدولة[2].

وكذلك رسالة "حسن بن كادي" والتي كانت حول "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية" سنة 2008.

تحدث فيها عن التنمية السياسية وآفاقها، كما قام بدراسة تحليلية انتقد من خلالها شروط التنمية ومعوقاتها[3].

وكذلك أطروحة حسن موسى العقبي بعنوان "مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة" سنة 2005.

قسم دراسته حول المفكر مالك بن نبي حياته وعصره، وكذا عن موقفه من الحضارة الغربية المعاصرة والاستعمار والاستشراق وموقفه من المذاهب الفكرية المعاصرة ومن الفكر الإسلامي[4].

---

(1)– الأخضر شريط، **مشكلة التاريخ في الحركة التاريخية**، الجزائر: وزارة الثقافة، 2013، صفحاته 330ص.

(2)–محمد أمين جيلالي، **مشكلة بناء الدولة واستيمولوجيا وفق أدبيات السياسة المقارنة**، مذكرة ماجيستير، عدد الصفحات 304ص.

(3)– حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقه: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**، الجزائر: مذكرة ماجيستير، عدد الصفحات 260.

(4)–حسن موسى العقبي، **مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**،مذكرة ماجيستير، 2005، عدد صفحاتها226ص.

ثامنا: هيكلة الدراسة:

يتضمن محور هذا البحث تقسيم الدراسة إلى فصول ثلاث مع إدراج المقدمة في البداية والخروج بخاتمة في الأخير.

فالفصل الأول: قسم إلى مبحثين أولهما تحديد مفهوم عملية بناء الدولة من خلال ذكر المفاهيم التي تتشابه معها، والمبحث الثاني يتحدث عن التصورات الغربية التي فسرت عملية بناء الدولة، وعن أهم النظريات الفكرية من الليبرالية إلى الاشتراكية وصولا إلى منظور التبعية.

والفصل الثاني: جاء بعنوان بناء الدولة في ضوء المدخل البيئي الحضاري وقسم هو كذلك إلى مبحثين، حيث يتضمن المبحث الأول ماهية المدخل البيئي الحضاري مع ذكر أسسه ومقوماته، أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة بناء الدولة في ضوء المدخل البيئي الحضاري حيث انتقدنا قصور نظريات التنمية السياسية، وتحدثنا عن آليات بناء الدولة، مع إعطاء بعض النماذج التطبيقية لعملية بناء الدولة في ضوء المدخل البيئي الحضاري.

أما الفصل الثالث: فقد تحدثنا عن شخصية المفكر "مالك بن نبي" في المبحث الأول، وكيف فسر عملية بناء الدولة من منظور حضاري في ضوء المبحث الثاني.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

لا تخلو أية دراسة لظاهرة ما من المعوقات والعراقيل والصعوبات، وهذا ما أنا بغرض طرحه الآن وهو جمل الصعوبات التي واجهتها في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- صعوبة استخدام المقاربات النظرية في هذا النوع من الدراسة.
- طبيعة الموضوع مركبة ومتداخلة لذا يصعب تحليلها وتفسيرها.
- تعدد الاتجاهات النظرية والإسهامات الفكرية الغربية في هذا الموضوع مما جعلها تكون أكثر حيازية في أيديولوجيتها.

الفصل الأول:

الأصول المفاهمية والنظرية لعملية بناء الدولة.

الفصل الأول: الأصول المفاهمية والنظرية لعملية بناء الدولة

سنتطرق في ضوء هذا الفصل إلى التأصيل المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة، حيث تحظى هذه العملية بأهمية كبرى، الأمر الذي أدى إلى وجود تضارب وتداخل اصطلاحي، وفق التوجهات المختلفة التي عملت على ضبط المفاهيم والمصطلحات التي تتقارب ومفهوم بناء الدولة، كمفهوم التنمية السياسية، والتحديث السياسي، والترسيخ الديمقراطي، والاصطلاح السياسي، حيث سيتم ذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: تحديد مفهوم عملية بناء الدولة من مقترب المفاهيم المتشابهة:

قمنا من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء على المصطلحات التي تتداخل وتتشابه مع مفهوم عملية بناء الدولة، حيث تطرقنا إلى ذلك من خلال الكشف عن أوجه التشابه بالإضافة إلى معرفة نقاط الاختلاف، وصولا إلى التركيب، وذلك على النحو الآتي ذكره:

أولا: التنمية السياسية: Political Développement

عرف مفهوم التنمية، اهتماما متزايدا من قبل مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية باعتباره واحد من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم، حيث كان علم الاقتصاد سباقا في الإلمام بهذا الموضوع[1]، ومن ثم استخدم هذا العلم في السياسة، وأصبحت التنمية السياسية أحد أبرز محاور هذا العلم.

حيث يشير هذا المفهوم إلى: "التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بنواحيه المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيز إلى جانب دون الآخر"[2]

---

[1]–حسن بن كادي،" **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**"، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص 22.

[2]–ليلى لعجال ،"**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**"،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص 22.

كما حاول"لوسيان بآي" تعريف التنمية السياسية بأنها: "العملية التي تتضمن الاتجاه نحو تحقيق مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة هذا الأخير في علاقته بالبيئة المحيطة، وتطوير تمايز وتخصص المؤسسات ولبنى داخل النظام السياسي"[1]

وبهذا الصدد فقد حدد الباحثون بعض المؤشرات التي تمثل مقومات التنمية السياسية وهي:

1. تحقيق المساواة بين جميع المواطنين.
2. مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا.
3. عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة.
4. قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة ونمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية"[2]

عموما توصلنا من خلال هذه التعريفات إلى أن التنمية السياسية تلتقي وعملية بناء الدولة في عدة نقاط من بينها:

– تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة ومتطابقة (عملية المأسسة).

– استجابة النظام للتحديات التي تحدث في البيئة المجتمعية والدولية (أزمة المشاركة وأزمة التوزيع).

– الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية[3].

بالرغم من كل هذه النقاط التي تتشابه ومفهوم بناء الدولة إلا أنهما يختلفان في:

– كونهما مفهومان نسبيان أي أنهما يكتسبان مضامين متباينة بتباين البيئات الحضارية والثقافية والنسق ألقيمي السائد.

– أنهما مفهومان محايدان من حيث الدلالة الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، وهذا يتصل بنقد افتراض التحيز القيمي.

– التسليم بوجود نماذج وخبرات سابقة ومتعددة في هذا المجال وذلك أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها، والتي تحددها خلفياتها الثقافية والحضارية والتاريخية، حيث يوجد ثلاث نماذج حدية هي: الخبرة الشيوعية، والخبرة الديمقراطية، والخبرة الإسلامية.

---

[1]-لخضر بن دادة،"**دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015، ص49.

[2] -ليلى لعجال، المرجع السابق الذكر, ص30.

[3]-حسن بن كادي،مرجع سابق الذكر، ص39.

– مفهومان عالميان، أي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية بأشكال مختلفة[1].

بناءا على ما سبق فإن التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة أي حينما تنشأ الدولة، وتنتظم الحياة السياسية، تميزها مجموعة من الخصائص من بينها:

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة وتعاظم دور الأجهزة البيروقراطية.
- وجود مفهوم محدد للمواطنة، يتخطى الفوارق الدينية والأثينية.

إن هذا التصور كباقي التصورات التي سبقته غير دقيق، لأنه تصور يروج لأفكار سياسية نابعة عن الفكر الثقافي الغربي التي تحاول جادة تصدير فكر سياسي معين، وذلك حتى توطد تبعيتها وهيمنتها على باقي المجتمعات المستضعفة[2].

فإذا كان هذا التصور يروج لبديل واحد لتحقيق التنمية السياسية، فهناك بديل آخر يقابله، وهو يتمثل في الفكر الشورى والأمة والجماعة، الذي يقوم على فكر المساواة، (أي بمعنى لا سادة ولا مُسَودة)، فهو مصدر السلطات، وأن توليته لا تتم إلا بالبيعة من الأمة أو من أهل الحل والعقد.

وعليه فإن عملية بناء الدولة تمثل إحدى الغايات التي تسعى التنمية السياسية لها، كما من شأنها إيجاد حلول لأزمات التنمية السياسية وعلى رأسها أزمة الهوية، كما قد تهيؤ للتخلص من أزمة استقرار المجتمع وأزمة التغلغل[3].

ثانيا: التحديث السياسي: PoliticalModernization

أول ما نشير إليه في هذا الصدد هو أن التحديث بوجه عام، والتحديث السياسي بوجه خاص، ليس عملية مستحدثة أو جديدة، ولكنه عملية تاريخية قديمة ومتواصلة، تحدث في كل زمان ومكان، ولا يتوقف حدوثها عند حد أو مستوى معين من مستويات التطور أو التجديد.

فمصطلح التحديث مصطلح شامل، يهدف إلى ادخال تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مستويات متعددة، وهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع ما قبل الحديث إلى

---

[1]-بومدين طاشمة،"**إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص،ص.16-17.

[2]-بومدين طاشمة،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2011، ص.ص.36-37.

[3]-أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسي**ة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص،ص.187-188.

أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمتميزة سياسيا[1].

وعليه تتصل عملية التحديث مع عملية بناء الدولة في نقاط عديدة وهي:

– ترشيد بناء السلطة من ناحية وتمايز البنى والوظائف السياسية من ناحية أخرى.

– تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي.

– إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات في ربوع المجتمع بأسره[2].

وعلى الرغم من وجود نقاط تشابه بين عملية التحديث وعملية بناء الدولة إلا أن ثمة أوجه اختلاف فيما بين المصطلحين يمكن إبرازها فيما يلي:

– إذا اعتبرنا أن التحديث هو محاكاة للغرب أو النموذج الأمريكي فهذا يتنافى مع عملية بناء الدولة، التي يدخلها في أزمة الهوية، التي ستجعل نظمها شبيهة بالنظم الغربية[3]

– اضافة إلى استجلاب تكنولوجيا المجتمعات المتقدمة وتطبيقها على المجتمعات المتخلفة، حيث يعتبر ذلك منتج اجتماعي يرتبط بسياق المجتمع الذي أفرزه، ولذلك فإن فعاليته تقترن بتوافر البيئة التي تنشأ فيها، وتتدهور إذا تخلفت معالم تلك البيئة[4].

وكونها عملية تشمل مختلف الوحدات المكونة للنظام السياسي بما فيها المجالات الفكرية والمؤسسية، فيفترض عليها أن تنطلق من احترام الخصوصيات المرتبطة بكل مجتمع من المجتمعات (كالعقيدة والهوية) وطبيعة مكونات المجتمع وموارده.

نخلص في الأخير إلى أن عملية التحديث وعملية بناء الدولة عمليتان متكاملتان، فهدف التحديث السياسي هو تحقيق الإفادة الكاملة لكل الموارد المادية والبشرية، وعملية بناء الدولة هي

---

(1)–حسن بن كادي، " **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**"،مرجع سبق ذكره، ص.ص42.41.

(2)–عبد الحليم السيد الزيات،**التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص95.

(3)–طارق المنسوب ،"**التحديث السياسي في المجتمع العربي**"، دفاتر السياسة والقانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعةورقلة،الجزائر ،العددالتاسع،جوان 2013، ص22.

(4)–عبد الحليم السيدالزيات،المرجع السابق الذكر، ص144.

عملية دائمة ومتواصلة ومتطورة تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي، وهذا ما يجمع فيما بين العمليتين[1].

ثالثا: الترسيخ الديمقراطي: Democratic Consolidation

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي[*] باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، حيث اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولة إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ[2].

فالديمقراطية تشير إلى تحقيق السيادة الشعبية باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمساواة السياسية عن طريق: رقابة الرأي العام، وإنشاء برلمان منتخب بواسطة الشعب.

أما مفهوم التحول الديمقراطي فقد أشار "صموائيل هنتكتن" على انه عملية معقدة تشمل إسقاط النظام الغير ديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم الأسس البينية للديمقراطية[3].

وبذلك يصبح الاقتناع والوعي بالديمقراطية كنظام سياسي أمثل للإدارة والصراعات بطرق سليمة تحترم التعدد والاختلاف والتنوع المجتمعي[4].

غير أن عملية الترسيخ الديمقراطي تختلف مع عملية بناء الدولة في:

– وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي وخاصة في الجانب الاقتصادي.

---

[1]-طارق المنسوب ،المرجع السابق الذكر، ص 30.

[*] *الديمقراطية:من اكثر مفردات الفكر السياسي حضورا في عالمنا اليوم على مستوى الأبحاث والإعلام والتقارير الدولية،لكن تطبيقاتها ومفاهيمها اختلفت عبر العصور اذ هي حكم الشعب بنفسه وقوامها احترام حرية المواطنين والمساواة فيما بينهم.انظر بهذا الصدد:*

*_غاني بدبوز،"**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها دراسة حالة بالمجلس الشعب الوطني**"،مذكرةماجستير،كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع،جامعة الجزائر،2005 ص_ص،36،34.*

[2]-رزيق نفيسة، "**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاني: المشكلات والآفات**" كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009، ص21.

[3]-لخضر بن دادة، "**التعليم كمتغير للتحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر** "**مجلة دراسات سياسية وقانونية (بحوث)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر العدد الثاني 2014، ص.ص272–273.

[4]-رزيق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص22.

– تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوطات الأزمات الاقتصادية مما يؤدي إلى ظهور حراك اجتماعي.

– وقوف النظام السلطوي عاجزا أمام الأزمات الاقتصادية، يؤدي إلى ظهور طبقات اجتماعية مؤيدة ومعارضة للنظام السياسي[1].

– وبالإضافة إلى ذلك نجد دراسة مقارنة لعديد من الدول النامية قدمها "لاري ديموند" و"لينز" و"لبسيت" تتحدث عن عدم نجاح استقرار وترسيخ الديمقراطية ويعود ذلك إلى: "درجة الشرعية، دور الزعماء السياسيين، الثقافة السياسية، البنى الاجتماعية والتنمية السوسيو–اقتصادية، الحياة الجمعوية، علاقة الدولة بالمجتمع، المؤسسات السلبية، والصراعات الأثنية والجهوية[2].

كما يمكن أن تلتقي عملية الترسيخ الديمقراطي وعملية بناء الدولة، في كون أن الديمقراطية قد تترسخ في دولة معينة عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي.

لذا عرف فلانزويلا الترسيخ الديمقراطي بأنه إقصاء عناصر النظام السابق الغير منسجمة مع الحكمالديمقراطي، والعمل على بناءمؤسسات جديدة تدعم قواعد اللعبة الديمقراطية[3].

وفي هذا الإطار، تبرز أدبيات الديمقراطية خمسة عوامل ترسخ الديمقراطية وتساعد في عملية بناء الدولة وهي:

– الشرعية والمتمثلة في: الشرعية الجغرافية، والشرعية الدستورية، والشرعية السياسية.

– الإتفاق العام حول العملية السياسية.

– القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة.

– أثر الوضع الاقتصادي على ترسيخ الديمقراطية.

– أثر الصراعات الأثنية والثقافية والدينية على ترسيخ الديمقراطية أي البيئة الخارجية[4]

---

[1]–عبد العظيم محمود حنفي،**استراتيجية الانتقال الديمقراطي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، معهد الدوحة 2011، ص3.

[2]–رضوان بروسي ،"**الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص85.

[5]–المرجع نفسه،ص.84.

[4]–المرجعالسابق الذكر، ص81.

كما أضاف "فرانسيس فوكوياما" أربعة مستويات تمسها عملية الترسيخ الديمقراطي وكذا عملية بناء الدولة وهي: (مستوى الإيديولوجيا–مستوى المؤسسات–مستوى المجتمع المدني–مستوى الثقافة)[1].

رابعا: الإصلاح السياسي: politicolereforem

ظهرت فكرة الإصلاح السياسي 1963، وهي تنطوي على فكرة التغيير نحو الأفضل، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح، أولا: الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة، ثانيا: الاصلاح بوصفه عملية مجتمعية مستمرة، ثالثا: الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والسلوكية[2].

والإصلاح لغة من فعل صلح ويصلح الشيء، أي جعله ذا فائدة، والإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء، وجلب المنفعة والسلامة إليه،ففي المعاجم اللغوية كلمة الاصلاح تدل على تغيير حالة الفساد أو إزالة الفساد عن الشيء[3].

ووردت كلمة الاصلاح في القرآن الكريم بمعاني ثرية متعددة، وبصور مختلفة ما يقارب عن 170 موضعا، نوجز منها قوله تعالى: "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس"[4]، وقوله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين"[5]، وقوله تعالى: "والله يعلم المفسد من المصلح[6].

أما في قاموس "**اكسفورد**" فتشير الى :التقويم والتعديل والتهذيب ،بمعنى إعادة تكوين وتحسين او اعادة تشكيل[7] .

واصطلاحا يشير "**المفكر عابد الجابري**" إلى القول بأن الإصلاح ضد الإفساد، وبناءا على ذلك فإن الإصلاح السياسي يلتقي وعملية بناء الدولة في كون أن:

– الإصلاح مشروع يتطلب أن يمتلك النظام السياسي آليات التطور الذاتي المستمر.

---

[1]–المرجع نفسه، ص84.

[2]–حسن بن كادي، مرجع سبق ذكره، ص.ص44–45.

[3]–مسلم بابا عربي،**محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي**، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013، ص.ص237–243.

[4]–القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 114.

[5]–سورة هود، الآية 88.

[6]–سورة البقرة الآية220

[7]–.doniach .n.s.the. Oxford English -Arabic.Dictionary.1981. P. 1047.

– يرتبط الإصلاح بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق دعم الثقة بين المواطنين والسلطة[1].

– وجود مرحلة وسطى بين النظامين، حيث يوجد مرحلة تفكير متدرج للنظام السلطوي وصولا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات الديمقراطية.

على الرغم من هذه النقاط التي يلتقيان فيها إلا أن الإصلاح ليس مسار مفتوح النهاية بل يهدف إلى غايات ومرامي محددة،كما أنه تغيير من داخل النظام وبآليات التي يتيحها وهنا تطرح بالنسبة للنظم العربية إشكالية أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود الذي تعاني منه هذه الأنظمة مما يجعل وجود صعوبة مباشرة مكان الإصلاح[2].

نخلص في الأخير إلى أن الإصلاح السياسي مجموعة من العمليات تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات والمؤسسات والأبنية، والأطر والآليات والأدوات والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام.

وهذا ما ترمي إليه عملية بناء الدولة من تحقيق للمشاركة السياسية والفعالية والكفاءة للمؤسسات إضافة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية [3].

يعد مفهوم الإصلاح من مفاهيم العلوم الاجتماعية المثيرة للجدل والنقاش، إذ أنه يتناول أحد الأساسيات الهامة في مسيرة التطور والترقي في المجتمعات البشرية ولم يقتصر معناه ودلالته على الدوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدى ذلك إلى دوائر الثقافة والفكر والمعتقدات [4]، حيث جاء على لسان نبي الله شعيب عليه السلام في قوله تعالى: "وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلاّ إصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله"[5]

---

[1]–محمد محمود السيد،"**مفهوم الاصلاح السياسي**"، الحوار المتمدن، العدد 3555، نوفمبر 2011، 19:42، www.ahewer.org/debat/shpw.art.asp?aid:284594

[2]–مسلم بابا عربي،مرجع سبق ذكره،ص239.

[3]–مسلم بابا عربي ،مرجع سبق ذكره ص 241.

[4]–مسلم بابا عربي، مرجع سبق ذكره، ص238.

[5]_القرآن الكريم، سورة هود، الآية 88.

المبحث الثاني: ماهية بناء الدولة في ضوء أدبيات السياسة المقارنة

لقد اكتسبت عملية بناء الدولة أهمية كبرى، داخل حقل السياسة المقارنة خاصة مع التحولات التي طرأت عليها، لذا سيتم القيام بدراسة نقدية للمعرفة العلمية حول ماهية بناء الدولة، مع محاولة ضبط المدلول اللغوي والإصلاحي لهما، وصولا إلى اكتشاف الخلفيات الفكرية والنظريات التي فسرت عملية بناء الدولة، استعانة بالنموذج المعرفي الليبرالي والماركسي بالإضافة إلى منظور التبعية.

أولا: ايتيمولوجية مفهوم بناء الدولة.

يعود الأصل التاريخي لماهية بناء الدولة إلى مدينة أثينا اليونانية التي امتازت بتطورات سياسية واجتماعية مختلفة، حيث كان لفلاسفة الإغريق فضل كبير في الحديث عن مورفولوجيا الدولة. تعد الفترة التي كتب فيها "أفلاطون" الجمهورية فترة تدهور في التاريخ اليوناني، لما انتهت به الحرب الأهلية بين أسبرطة وأثينا، وعلى إثر ذلك تسرع "أفلاطون" في بناء مدينته المثالية وإقامة حكومة قوية لها وافترض لحكمها الفلاسفة [1].

وكذلك الفيلسوف الإغريقي "أرسطو" فقد أرجع أصل نشأة الدولة إلى ارتباطين طبيعيين هما: بقاء الذات والعلاقة بين السيد والعبد وذلك لأنه رأى بأن الإنسان حيوان مدني [2].

أما فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال "روسو" و "ستيوارت" و "جون لوك" فرأوا بأن الدولة تنشأ عن تنازل المرء عن الصلاحيات التي كان يتمتع بها إبان الطور الطبيعي، وأن سلطات الدولة لا تختلف في جوهرها عن السلطات أو الصلاحيات، التي كانت للفرد في ظل المجتمع الطبيعي، كل ما في الأمر أن وجود الدولة لإصلاح المساوئ التي قد يتعرض لها المرء [3].

ف"جون لوك" رأى بأن الناس سلكوا طريق التعاقد فيما بينهم لإقامة سلطة تحكمهم، وتقيم العدل بينهم[4]، أما "هيغل" ومع ما أحدثته الثورة الفرنسية ضد ألمانيا فقد أسس فلسفته على فكرة الحق، وهو يرى بأن الدولة تؤسس حقها على وجودها المادي، وهذا الوجود وحده هو ما يمكن أن يكون مبدأ

---

[1]-ماري لويزا بربيري، "**المدينة الفاضلة عبر التاريخ**" ترجمة: عطيات أبو السعود، مجلة عالم المعرفة، العدد 225، سبتمبر 1997، ص26.

[2]-أميرة حلمي مطر،**الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة: دار المعارف، 1995، ص11.

[3]-مهند علي نعمة العزاوي، "**الفلسفة السياسية عند جون لوك**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، قسم الفلسفة، جامعة الكوفة، 2005، ص.ص48-50.

[4]-هارولدلاسكي،**الدولة نظريا وعمليا**، (ترجمة:الهيئة العامة لقصور الثقافة)، شركة الأمل، 2012، ص11.

أعمالها وخطتها دون أي فكرة.يؤكد بأن الدولة تنشأ على المنطلق الأخلاقي، وعلى إدراك المجتمع والأسرة لضرورة وجود هذا البناء[1].

وفي القرن التاسع عشر ميلادي فقد نظر "مونيسكيو" إلى عملية بناء الدولة كونها: "تمثل فضيلة الاعتدال المتضمنة لمجموعة القواعد القانونية الضابطة كمنطلق أساسي لتأسيس هذا البناء[2].

ثانيا: تعريف عملية بناء الدولة.

نحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على جانبين أساسيين هما: الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي لعملية بناء الدولة [*]، فمن الناحية اللغوية تشير كلمة البناء إلى:"... والبني نقيض الهدم أي بنى البناء لازم موضعا لا يزول من مكان إلى غيره..."[3]، وردت في القرآن الكريم بمعنى السقف المرفوع أو القبة المضروبة لقوله تعالى: "الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناءا".[4]

أما في اللغة الفرنسية فيقابل معنى كلمة البناء "structural" مصطلح الانهيار "decay"، وفي اللغة الانجليزية تعني construction.

---

[1]-جان بيار لوفيقر، وبيار ماشيري ،**هيغل والمجتمع**، (ترجمة: منصور القاضي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1993، ص.ص190-110.

[2]-محمد لبوخ، "**عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014، ص.ص65-66.

*لفظ الدولة في اللغة العربية تدل على التداول والتغيير، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور"... والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال..." و "الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، وأما في القرآن الكريم فقد وردت في مواضع كثيرة نذكر منها قوله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "[سورة الحشر، الآية 07]، وقوله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس"، [سورة آل عمران الآية 14]، وكذلك وردت العديد من الألفاظ الضامرة تدل على معنى الدولة:- قوله تعالى: "إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها..."، [سورة النمل، الآية 34].- وقوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة..."، [سورة القصص، الآية]15.- وقوله أيضا: "بلدة طيبة ورب غفور..."، [سورة سبأ، الآية 15].غير أن هذا المفهوم لا يترجم حقيقة معنى كلمة "état" في الفرنسية وكلمة "state" في الانجليزية، فهو ينحدر من الجذر اللاتيني "status"بمعنى الاستقرار والثبات.

انظر بهذا الصدد:

_ابن منظور، **لسان العرب**، الجزائر: دار الابحاث الجزء الاول 2008 ص492.

- عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة، **الأمة عند يورغن ها برماس**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم الفلسفة، باتنة، 2009، ص11.

[3]-ابن منظور،المرجع السابق الذكر، ص .493.

[4]-القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 22.

في حين يشير اصطلاح بناء الدولة لدى العديد من المفكرين من بينهم "فرانسيس فوكوياما" بأنها: "عملية إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته"[1]، أما "تشارلز تيلي" فيشير إليها بانها عملية إقامة منظمات مركزية ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات الشبه مستقلة [2]، وأما"حامد ربيع" فيرى بأن عملية بناء الدولة تشير إلى "تعزيز القوة البينية للدولة أو توسيع القدرة التنظيمية للدولة في المواجهة"[3].

يتضح من خلال المفاهيم السابقة على أن عملية بناء الدولة، إنما تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

- مفهوم يقتضي الاستمرارية والحركة والديمومة من طرف الهياكل السياسية.
- مفهوم نسبي يكتسب مضامين ثقافية وحضارية.
- مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه.
- مفهوم عالمي أي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية [4].

ثالثا: التفسير النظري عملية بناء الدولة.

تعرضنا للحديث بشيء من الإيجاز ضمن هذا العنصر حول المفاهيم الفكرية الغربية، التي نظرت لعملية بناء الدولة من الناحية الميدانية التطبيقية.

1-المنظور الليبيرالي:

اعتمدنا في شرحنا لهذا المنظور على مدرسة التحديث والتنمية السياسية والتي أدخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة، مثل تعويض اصطلاح بناء الدولة بمصطلح النظام السياسي، فبناء الدولة تعتبر عملية مركبة تستهدف كل المستويات والأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[5]

---

[1]-عبد السلام صغور،"**بناء الدولة في الجزائر :دراسة تقييميه**"،أطروحة دكتوراه،كليةالإعلام والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعةالجزائر،2008، ص15.

[2]-محمد أمين بن جيلا لي،"**مشكلة بناء الدولة دراسة أبستمولوجيا وفق أدبيات السياسة المقارنة**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014، ص40.

[3]-شنا فائق جميل،**مستقبل العراق من بناء الدولة، محاولات التقسيم**، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010، ص.ص10-12.

[4]-محمد أمين بن جيلالي ،المرجع السابق الذكر، ص42.

[5]-محمد لبوخ ، مرجع سبق ذكره ص42.

أما النظام السياسي فهو نسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا [1].

ومن ثم يعتبر تحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ووظائفه، من خلال المقترب البنائي الوظيفي هو المحور الرئيسي لدى أنصار هذا المدخل أمثال "قبريال ألموند" و"دافيد إيسن" و"لوسيان باي"[2].

"فألموند" يرى بأن للنظام السياسي وظائف يتميز بها مثل القوى والتكيف ومجموعة من القدرات مثل القدرة التوزيعية، والتنظيمية، والرمزية، والاستجابية[3].

وفي سياق ذلك فإن "ألموند" رأى بأن هناك أزمات تظهر في عملية بناء الدولة، وذلك في حالة الانتقال من الريف إلى المدينة والانتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى ولاء الدولة، في حين تظهر كذلك أزمة بناء الدولة أثناء تكوين الدولة الحديثة، حيث تتعرض الدولة الجديدة لتهديدات داخلية وخارجية[4].

كما يوضح "لوسيان باي" الأزمات التي تحدث داخل النظام السياسي منها: أزمة الهوية والتوزيع والشرعية والتغلغل والمشاركة والتكامل[5]، استنادا إلى ذلك يذكر "دافيد إيسن" مجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل النظام السياسي، وهي مدخلات عبارة عن (مطالب ومساندة)، والمخرجات والتي هي (استجابة النظام)، والتغذية الرجعية[6].

إلى جانب هذه الأطر التحليلية البنيانية أو الهيكلية رأى علماء السياسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار البنية الثقافية لدراسة السياسة والدولة، في أي مجتمع، فإن مفهوم الثقافة السياسية[*]يعود

---

[1]-بومدين طاشمة،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات**، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2]-ثامر كامل محمد الخزرجي ،**النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، عمان، دار مجد لاوي، 2004، ص.ص54-55.

[3]-المرجع نفسه، ص.ص64-65.

[4]-بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص13.

[5]-بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص.ص14-15.

[6]-غازي فيصل،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد، مطبوعات التعليم العالي والبحث العلمي، 1993، ص83-84.

[*]الثقافة السياسية: هي مجموعة المعارف والرؤى والقيم والاتجاهات السائدة لدى أفراد ذلك المجتمع فيما يتصل بشؤون الحكم والسلطة، تتضمن جانبين أساسيين هما: القيم والاتجاهات والأفكار السياسية، والسلوك السياسي من جانب القيادات لمزيد أنظر:_ أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص189.

بجذوره إلى فلاسفة الإغريق الذين يطرحون مفهوم المدينة الفاضلة بمعنى التمسك بالقيم وهذا ما يعود إلى المدرسة السلوكية أمثال "سيدني فيربا" و"باي" و"ألموند" الذين قاموا بصياغته وتطوير أهدافه وتفسير جوانب كثيرة في عملية بناء الدولة.

رأوا بأن الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين ولهما دور وبنية عند اجراء عملية التحديث السياسي التي تتم في إطار بناء الدولة[1]، فالتنشئة والتعبئة السياسية تبعثان وعيا جديدا ينعكس على العلاقات بين البنى الفوقية والبنى التحتية[2].

أما من المقترب الاتصالي نجد إسهامات "كارل دويتش" حول دور المتغير الاتصالي في عملية بناء الدولة، إذ يؤكد على تعبئة الجماهير ومشاركتها في عملية بناء الدولة، كما يقوم بدور فعال في تفجير الطاقة، داخل الإنسان ويسخرها للبناء وذلك في إطار تغيير القديم وإحلال محله الجديد من قيم وعادات وسلوكات[3].

وكذلك من نفس الاقتراب يرى الفيلسوف "يورغن هابرماس" ضرورة توفر أربعة شروط لعملية بناء الدولة وهي:

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع.
- توفير المعلومات للجمهور.
- حماية المجتمع (أي حراسة مصالحه).
- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية[4].

وهذا ما تصوره "دانيال ليرنر" بأن التحولات التي تحدث في المجتمعات الغربية بفعل الاتصالات الاجتماعية والتي مهدت لعملية بناء الدولة على صعيد الأنماط المختلفة[5].

---

[1]-ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.96-97.

[2]-غازي فيصل ،**التنمية السياسية في البلدان العالم الثالث،** مرجع سبق ذكره، ص.ص78-79.

[3]-محمد أمين بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4]-محمد أمين بن جيلالي ،مرجع سبق ذكره، ص.ص62-63.

[5]-غازي فيصل ،مرجع سبق ذكره، ص78.

2-المنظور الماركسي:

إن انهيار النظام الرأسمالي القائم على اللامساواة واللاعدالة الاجتماعية إنما مآله إلى الانتهاء وبالتالي قيام دولة بروليتارية(*)جديدة وهذا ما نلمسه في فكر "كارل ماركس" الذي قدم تحليلات عديدة حول بناء دولة جديدة وفقا للنظام الاقتصادي الجديد، وإقرار تأمين الأراضي ووسائل الإنتاج.

حيث اهتم "ماركس" بالجانب السوسيو-اقتصادي الذي كشف من خلاله بنية المجتمع فهو يرى أن الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الاجتماعية التي ترتفع على أساسها بنية سياسية قانونية لعملية بناء الدولة[1].

فهو يرى بأنه يجب وضع حد للسيطرة التي تمثلها عملية بناء الدولة في عهد الليبيرالية وذلك من خلال استرجاع الوظائف السياسية للدولة، وبالتالي تتجسد الديمقراطية الحقيقية بخلق التعاون بين الطبقات الاجتماعية للدولة مما يحقق رفاهيتها[2].

أما "لينين" فقد استعمل المنطق الهيغلي في محاولته اكتشاف الأطروحات الكبرى الماركسية لعملية بناء الدولة، ودورها ضمن الاشتراكيةلينين" مثل "ماركس" و "انجلز" يرى بأن الدولة ما وجدت إلا للتخويف والاكراه، ويعتبرون الدولة أداة وسلطة في يد من يملك ليستغل من لا يملك[3].

فقد حاول أن يوضح مراحل الانتقال من الدولة الرأسمالية إلى الاشتراكية، فهو يرى أن الديكتاتورية المطلقة البيروليتارية هي أقل ظلما من الديمقراطية البرجوازية (*).

(*)البرولتارية:تشيرالى: تدخل القوى المسلحة في السياسة مما يؤدي الى حالة التفكك والتازم وعدم الاستقرار السياسي انظر بهذا الصدد:

_وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، عمان: دار المشرق الثقافي،2010،ص، ص80 -81.

(1)-محمد أمين بن جيلالي ،المرجع نفسه، ص146.

(2)-محمد لبوخ ،مرجع سبق ذكره، ص68.

(3)-جان توشار،**تاريخ الفكر السياسي**،(ترجمة: علي مقلد)، بيروت، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 1993، ص.ص593-594.

(*)البورجوازية: هي طبقة الرأسماليين أي مالكي وسائل الإنتاج الأساسية (مصانع ومعامل)، الذين يعيشون ويغتنون عن طريق استغلال العمال، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: بورجوازية صناعية، تجارية، مصرفية ربعية، مصدرها الفيضة الزائدة نشأت في صلب المجتمع الاقطاعي كسب النضال والثورة من أجل السيطرة السامية الاقتصادية وأصبحت الطبقة المسيطرة.انظر بهذا الصدد:- هاني عرب، **مبادئ علم السياسة**.(ب،ن،ب)،(ب،ن،ت)، ص36.

- وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، المرجع السابق الذكر، ص.ص82-83.

فالماركسيون يرون أن السلطة النابعة من إرادة الشعب هي سلطة غير قابلة للتجزئة، وهي لا تنفي إمكانية التعددية الحزبية [1].

3-منظور التبعية:

يؤكد الباحثون في اتجاه التبعيةعلى عملية بناء الدولة من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي.

إن عملية بناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به، غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست مباشرة ولا تكاملية.

فالعلاقة الجدلية بينهما تتوقف على مستويات التحليل فهي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقاتها بالطبقات، والبناء الاجتماعي في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي.

يذهب "بول باران Paul Baran" في تحليله للأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم الثالث إلى أن الرأسمالية العالمية هي المسؤولة عن تخلف هذه الأبنية، وأن تغير هذه الأبنية بشكل كلي هو السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤكد في تحليله هذا على أن عملية بناء الدولة بكافة أنماطه التاريخية تشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدول الإمبرالية التي تسانده.

أما "جندر فرانك" فيذهب في تحليله إلى أن الدولة تتميز بخاصية عدم الاستقرار السياسي وكذا خاصية التسلطية التي تظهر عندما يعاني النظام الرأسمالي من أزمة التراكم الحادة، فلا يجد وسيلة أخرى سوى التسلط على الطبقات الكادحة[2].

---

[1]- محمد أمين بن جيلالي ، مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2]-المرجع نفسه، ص164.

الخلاصة،الاستنتاجات:

نستخلص من الفصل الأول والذي هو بعنوان "**الأصول المفاهيمية والنظرية لعملية بناء الدولة**"، أن هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم تتقرب وتتشابه مع عملية بناء الدولة، فمصطلح التنمية السياسية مثلا يتشابه وعملية بناء الدولة في كونهما يقومان بتحولات هيكلية على مستوى النظام السياسي، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الحكومية وبالمقابل إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع. أما مصطلح التحديث السياسي فيتصل مع عملية بناء الدولة في إشاعة روح المساواة في ربوع المجتمع من خلال إحداث تغيرات على مستوى السلطة وتدعيم قدراتها.

أما عن الترسيخ الديمقراطي وعملية بناء الدولة فهو يدعم الديمقراطية ويرسخها من خلال الشرعية وإزالة الصراعات الإثنية وبالنسبة للإصلاح السياسي فيقترب من عملية بناء الدولة من خلال التغيير والتعديل على مستوى المؤسسات الهيكلية لتحقيق الكفاءة والفعالية، هذا ما تحدثنا عنه في ضوء المبحث الأول، أما فيما يخص المبحث الثاني تم التطرق إلى ماهية بناء الدولة من الناحية الأتيمولوجية، والنظريات التي فسرت هذه العملية –بناء الدولة– فبالنسبة لإطارها الإيتيمولوجي يعود أصلها التاريخي إلى مدينة أثينا مع فلاسفة الإغريق (أفلاطون، و أرسطو) وكذا فلاسفة العقد الاجتماعي (روسو، ستيوارت، لوك) الذين يرون أن الدولة تنشأ بتنازل المرء عن الصلاحيات التي كان يتمتع بها إبان الطور الطبيعي، أما عن هيغل فيرى أن الدولة تنشأ على فكرة الحق أي على الوجود المادي، على خلاف مونتيسكو الذي نظر إلى الدولة بأنها تمثل فضيلة الاعتدال من خلال مجموعة القواعد القانونية الضابطة لهذا البناء.

توصلنا من خلال ذلك إلى معرفة مدلول بناء الدولة بأنه يشير إلى الاستمراريةوالحركة، ويكتسب مضامين ثقافية وحضارية، وبالتالي فهو مفهوم محايد من الناحية الأخلاقية، والشكل السياسي الذي يتخذه.

كما تعرضنا كذلك إلى النظريات الفكرية التي فسرت عملية بناء الدولة، فالمنظور الليبيرالي يدرس النظام السياسي من المقترب البنائي الوظيفي أي وظائف النظام السياسي من تحول وتكيف وقدراته الرمزية والتوزيعية... والأزمات التي تظهر فيه، والتفاعلات التي تحدث داخله، فأنصار هذا المدخل "ألموند"و "إيستن" "لوسيان باي"، أما عن المدرسة السلوكية فهي تهتم بالتنشئة السياسية والثقافية السياسية، ومن المقترب الاتصالي نجد إسهامات "كارل دويتش"، الذي يؤكد على تعبئة الجماهير التي لها دور فعال في تفجير الطاقات داخل الدولة.

وفيما يخص المنظور الماركسي الذي يرى بأن خلق التوازن بين الطبقات الاجتماعيةللدولة يحقق الرفاهية، والتعددية الحزبية أصحاب هذا المنظور لينين "ماركس" و "أنجلز".

وبالنسبة لمنظور التبعية فهو يركز على البناء الاجتماعي، وأن الدول الرأسمالية هي المسؤولة عن تخلف الأبنية الاجتماعيةوالسياسية والاقتصادية في العالم الثالث، أنصار هذا المنظور "بول باران" و" جندر فرانك".

والاستنتاجات الفرعية التي توصلنا إليها تضم ما يلي:

– أن عملية بناء الدولة تتشابه مع العديد من المصطلحات السياسية مثل: التنمية السياسية، التحديث السياسي، الإصلاح السياسي....

– أن ماهية بناء الدولة ظهرت بداية مع فلاسفة العصر الإغريقي وكذا فلاسفة العقد الاجتماعي وصولا إلى عصر التنوير مع مونتيسكو.

– أن النظريات التي فسرت عملية بناء الدولة من مختلف الاقترابات والمداخل تتمثل في المنظور الليبيرالي والماركسي، والتبعية.

حيث يعتبر المنظور الليبرالي أن عملية بناءالدولة تستهدف كل أبنية ومستويات النظام السياسي،أما المنظور الماركسي فيرى أن عملية بناء الدولة تكون من خلال التركيز على الوظائف السياسية داخل الدولة ،ومنظور التبعية يؤكد على أن عملية بناء الدولة تتم من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي.

الفصل الثاني:

دراسة بناء الدولة في ضوء المنظور البيئي الحضاري.

الفصل الثاني: بناء الدولة في ضوء المدخل المنهاجي البيئي الحضاري.

ركزنا في هذا الفصل على المنظور البيئي الحضاري كوحدة تحليل مركزية لبناء الدولة، وذلك من خلال تحديدمفهوم المدخل البيئي ومن ثم الحضاري والجمع بينهما، ومعرفة أسسهما ومقوماتهما.

المبحث الأول: ماهية المدخل المنهاجي البيئي الحضاري.

في إطار هذا المبحث يكون هدفنا موجه تماما نحو تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لمدلول المدخل البيئي الحضاري، مع ذكر أهم الأسس والمقومات الحضارية لبناء الدولة.

أولا: تعريف المدخلالمنهاجي البيئي الحضاري.

تم تحديد معنى البيئة من الفعل "باء" يقال: باء، يبوء، مباءً، ويقال باء بحقه، أي رجع واعترف به وأقره[1]وبمعنى الموضع والمنزل، كما في القرآن الكريم قوله تعالى: "... وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا..."[2].

أما في السنة النبوية لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[3]أي بمعنى النزول والحلول في المكان.

ويعرفها القاموس الفرنسي "الوافر" بأنها: ذلك المحيط الذي يوجد فيه جميع العناصر الحيوية وغير حيوية التي تحيط بحياة الإنسان[4].

وتعرفها بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية ويمارس فيه نشاطاته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية من خلال البعدين الزماني والمكاني[5].اما لحضارة فتحمل في طياتها العديد من المعاني مما أصبح لهذا المفهوم مرادفات كثيرة أشهرها المدينة[*] والثقافة[**].

---

[1]-عوادي فريد ،"**الاسلام والبيئة**"، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، فرع القانون الدولي لحقوق الانسان،جامعة بومرداس ،2005، ص.9.

[2]-القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 74.

[3]-وهذا الحديث إنما يرجع إلى: (البخاري في كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم الحديث 1291).

[4]_HarkAt Ahmed, Dictionnaire AL. Wafer,BEIRUT: Dar el fiker;2008; P:356

[5]-مليكة بوضياف،"**إدارة سياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2006، ص. 20.

[*]المدينة:يعرفها رالف بندكتن:مجموعة الادوات المادية والفكرية.

[**]الثقافة: هي انماط السلوك المشترك في المجتمع سواء المعنوي او المادي.للمزيدانظر:محمدنصرعارف،**نظريات التنمية السياسيةالمعاصرة**،بيروت:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،2006،ص.ص74_75.

فالمعني اللغوي لكلمة الحضارة كما ورد في لسان العرب: الإقامة في الحضْرِ والحضَرَ والحضْرةُ والحاضرة وهي خلاف البادية[1].

أما في القرآن الكريم جاءت بمعنى الحضور نقيض المغيب لقوله تعالي: "وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ"[2]، وجاءت بمعنى الأمصار وساكن الديار استنادا لقوله تعالى: "اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ".[3]

هذا من ناحية، أما من الناحية الاصطلاحية، ففي التصور الإسلامي نجد العلاّمة ابن خلدون (808)، الذي يعتبر أول من نبه إليها بمصطلح "العمران البشري" وتوسع في الكلام عنها والتفريق بينها وبين البداوة، فيقول بأنها: "التفنن في الترف استجادة أحواله والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه... والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران فمتى كان العمران أكثر، كانت الحضارة أكمل[4]، فابن خلدون يرى بأن المجتمعات انتقلت من مرحلة البداوة إلى مرحلة أرقى منها وهي مرحلة الحضارة والتمدن إلى الترف، فيقول بأنها أحوال عادية زائدة على الضروري.[5]

أما المفكر الجزائري مالك بن نبي (1905_1973)فيعطي تصورا آخرا للحضارة حيث يعتبرها نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع في مرحلة ما قبل التحضر الدفعة التي يدخل بها التاريخ، فيبني هذا المجتمع نظامه الفكري طبقا للنموذج الأصلي للحضارة... التي تميزه عن الثقافات والحضارات الأخرى[6].

فمالك ابن نبي يربط الحضارة بثلاث عناصر ثابتة ومستقرة وهي الإنسان والتراب والوقت، تقوم هذه العناصر كلا واحدا مجتمعا، وكذلك يمكن أن تقوم بالفعل التاريخي[7].

---

(1)-ابن منظور، لسان العرب، الجزائر: دار الابحاث ،الجزء الثاني، 2008 ص ص202 _203.

(2)-القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 08.

(3)-سورة البقرة، الآية 61.

(4)-عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، القاهرة: دار ابن الجوزي, 2009, ص309.

(5)-المرجع نفسه، ص 309.

(6)-مالك ابن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، ترجمة بسام بركة، وأحمد شعبو، دمشق: دار الفكر,2002، ص41.

(7)-الأخضر شريط، **مشكلة التاريخ في الحركة التاريخية، وتفسير التطور الحضاري عند مالك ابن نبي**، الجزائر: وزارة الثقافة, 2013 ص 262.

أما في التصور الغربي فنجد كلمة الحضارة تتصل بالتقدم والرقي الإنساني، فعند رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال "كارل ماركس" و "فيدريك" و "أنجلز" الذين يرون بأن الإنتاج المادي هو الذي يحدد صورة حياتهم الاجتماعية ومستواها، فهو يرى بأنه لا يمكن إدراك أية حضارة إلا من خلال نظامها الاقتصادي[1]،الذي تقوم عليه.

وعند الأنثروبولوجي البريطاني "إدوارد تايلور" فقد استعمل مفهوم الثقافة كمرادف للحضارة حيث عرّفها بأنها ذلك المجتمع المتشعب الذي يضم المعارف والمعتقدات والقانون والأخلاق والتقاليد وجميع الإمكانات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع معين[2].

إذن فمفهوم الحضارة يرتكز على تحقيق التقدم الروحي والمادي للفرد على حد سواء، وليس على المصلحة المادية، ذلك لأن الإنسان هو المقوم الجوهري في كل حضارة أصيلة وحديثة في آن واحد، وبالتالي يجب التركيز على تنمية القوى البشرية.[3]ومن حيث الجمع ما بين البيئة والحضارة فإنه يمكن استنتاج أن المنظور[*] البيئي الحضاري[**] يشير إلى:

محاولة وضع مدخل منهجي بديل وأصيل، يجمع ما بين خصوصيات المجتمعات وأبعادها التاريخية والثقافية، بحيث تكون الأطر التحليلية والنظريات التي طورت في سياق إنساني وحضاري، هي الأدوات والآليات التي يستفاد منها في التحليل والفهم والتفسير للمجتمع وظواهره.[4]

---

[1]-بدري محمد فهد، **محاضرات في الفكر والحضارة**، عمان: دار المناهج, 2010، ص .39.

[2]-تايب إلهام "**البعد الحضاري كعامل رئيسي في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية**" **دراسات استراتيجية**، العدد 16، سبتمبر 2011، ص.ص.174'175.

[3]-المرجع نفسه، ص 176.

(*)المنظور: هو الذي شأنه تحديد ما الذي يقع في نطاق كل علم وما الذي لا يقع.

أنظر بهذا الصدد: شيماء بهاء الدين: "**قراءة في العطاء المعرفي للأساتذة الدكتورة منى أبو الفضل**"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 135، مارس 2010, ص.ص207 _272.

(**) البيئي الحضاري: يشكل إطارا معرفيا تتولد ضمنه المناهج و يمكن من داخله توظيف مناهج قائمة, و استنباط أخرى جديدة دون القيام بعملية تكييف ترقيعيه من الخارج .انظر بهذا الصدد:

_ شيماء بهاء الدين، المرجع نفسه، ص 207 _272.

*

[4]-بومدين طاشمة،"**استراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، مرجع سابق الذكر، ص44.

كما تعتبر البيئة الحضارية البوتقة التي تتفاعل فيها مكونات الكيان الاجتماعي حتى تأخذ صورتها النهائية، وتتكون من عناصر الفعل الحضاري المادية والمعنوية، ويوجد الكيان الاجتماعي الحضاري العربي تحديدا في بيئة إسلامية أساسها "الوحي" وتحكم علاقة الكيان بالبيئة الحضارية عوامل محددة تشكل في مجموعها مفهوم "الفاعلية الحضارية"[1]

ثانيا: أسس ومقومات المدخل المنهاجي البيئي الحضاري

لعل الأطر الفكرية والمناهج التحليلية التي قدمها التصور الغربي من مفاهيم ومصطلحات، إنما تنطوي في جوهرها على الأيديولوجية والحيازية في تحليل ووصف الظاهرة السياسية.

ومن ثمت فإن نقل هذه المفاهيم والاطر المنهاجية إلى بيئات أخرى، قد لا يحقق التكافؤ الثقافي السائد في تلك المجتمعات.

وهذا ما يقودنا بالمقابل لدراسة المنظور الحضاري الإسلامي الذي يعتمد على تحقيق التكامل في مصادر التنظير والجمع بين الثابت والمتغير وبالتالي فإن طرق الوصول للمعرفة في هذا المنظور تجمع بين ثلاثة مصادر ألا وهي: الوحي (الذي يفيد الأصل)، والعقل (الذي يفيد المقصد)، والحس (الذي يفيد التجربة).

وهذا ما نريد التطرق إليه في هذه العناصر الثلاثة والتي تشمل على: تأكيد الوحي والعقل والحس كمصادر للمعرفة، وإعطاء الأولوية للوحي، والتأكيد على الدافعية الحضارية كأساس لدراسة تطور المجتمع وصيرورته التاريخية.

1-التأكيد على الوحي والعقل والحس كمصادر للمعرفة:

من المعلوم أن المنهج الإسلامي يقوم على أصل متين وهو "الوحي(*)" الذي يرتبط بالدين وجودا وعدما، معنا وصفة، فكرا وحركة، وذلك على خلاف التصورات الغربية

---

(1)-شيماء بهاء الدين، المرجع نفسه، ص.ص 207-279.

(*)الوحي من حيث المصدر ديني ورباني يؤخذ من النص دلالته ومعناه، جاء ليصحح أوضاع المجتمع في قضية الاعتقاد ومباشرة ولموضوعات المعرفة العلم مجاورة بدليل أن لفظ الوحي جاء مرات عدة في القرآن الكريم ضمن السور المكية لقوله تعالى: "قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي..." [سورة فصلت، الآية 06].وقوله أيضا: "كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك..." [سورة الشورى، الآية 03].وقوله أيضا: "إن هو إلا وحي يوحى..." [سورة النجم، الآية 04.]

انظر بهذا الصدد:-ضياء حبيب توفيق، **مصادر المعرفة في الفلسفة الإسلامية المعاصرة**، عمان: دار دجلة، 2010، ص185.

الوضعية التي لا تعترفبالدين أساسا كمصدر للتنظير والحركة في الحياة[1].

فإذا كانت الحجة منحصرة في النص وهو "الثابت"، وكانت وظيفة النص هي العمل في الواقع وهو "المتغير"، كيف يواجه النص امتداد الواقع السياسي في الزمان والمكان[2]؟

إنها رؤية تعتمد العقل السياسي بشكل مباشر كوسيلة للانطلاق لأن النص في مفهومها عالم من الأحكام والنظم والمقاصد، الأمر الذي لا سبيل لإدراكه بغير الاستقرار الكلي، والتحليل العقلي للعلاقات الداخلية بين أجزاء النص، وعلاقاتها الخارجية بالواقع السياسي[3].

فالعقل يعتبر بعدا أيديولوجيا ومعياريا، فبفضل الإسلام انتقل العقل من عصر المعرفة إلى عصر العلم، أما الحديث عن المصدر الثالث الذي يتعلق بالواقع السياسي ألا وهو "الحس)*("، الذي يعتمد على مرحلتين وهما فهم الواقع السياسي، وفهم الواجب في الواقع السياسي، وذلك من خلال مسارين وهما مسار عقلي ومسار نقلي، إلا أن هذا الأمر أدى إلى طهور خلاف بين الفريقين في طريقة استعمال هذا المبدأ، أي طريقة قراءة الواقع السياسي، وموقع النص من هذه القراءة الإسلامية السياسية، فهما شرطان لا يمكن الاستغناء عن أحدهما أبدا[4].

ونتيجة للتوافق بين مصادر المعرفة في الرؤية الإسلامية، فإن ذلك التمييز لم يأخذ طابعا علمانيا، فمنذ اللحظة الأولى لبناء النظام الإسلامي، وحتى العصر الحديث، نجد أن جميع رواد

---

(1)–سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد وخبرة الواقع العربي المعاصر**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص42.

(2)–عبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام: العقل الفقهي بين النص والتاريخ**، بيروت: المركز الثقافي الغربي، 1998، ص36.

(3)–المرجع نفسه، ص38.

(*)الحس هو منبع التصورات والأفكار، ونافذة مطلة على العالم الخارجي، ولا يمكن لأي مفكر أو اتجاه فكري أيا كان انتماؤه الديني أن ينكر دوره في تحصيل المعرفة. انظر بهذا الصدد:

–ضياء حبيب توفيق، المرجع نفسه، ص123.

(4)–شاكير أحمد السحمودي، **مناهج الفكري العربي المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث**، جدة، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، 2010، ص–ص 218–219.

النموذج الإسلامي من مختلف المدارس الفكرية، قد ركزوا على أن مصادر المعرفة متكاملة، وليست متنازعة[1].

وبما أن التوافق والتوازن بين مصادر المعرفة هو المعيار الأساسي للمعرفة الإسلامية، فمن غير الممكن وجود تفرقة بين المثالي والواقعي أو بين المعياري واليقيني على مستوى المنظومة القيمية، ومع ذلك فإن معيارية النظام القيمي أسبق من تقاوم القوانين والآليات الخاصة بالبيئة الاجتماعية[2].

حيث أن لهذه المصادر تأثير مباشر على نشأة وسيرورة الكيان العربي الإسلامي عبر تاريخه، ومن ثم فإن بنية المجتمع العربي تعكس وزنا معينا للوحي والعقل والواقع كمصادر للمعرفة من حيث التكوين والنشأة والنظام والحركة[3].

2-أولوية الوحي إلى العقل والحس اتجاه الحقيقة:

بما أن كل مصدر ليس نافيا لغيره من المصادر، وأن القدرة العقلية ضرورة لا بد من توفرها لفهم "الوحي"، فإنه يظل هو الضابط والمقوم للآراء النسبية الناتجة عن اجتهادات العقل، إن موضوعية النص حالت دون نشوء أي نوع من تبعية المعرفة المطلقة لبنية السلطة[4].

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك التكاملية والتوافقية، قد أثرت على تصنيف العلوم كتحليلات بديلة للمعرفة، شأنها شأن المنهجيات بوصفها وسائل يتوصل بها إلى تفعيل المعرفة عبر التاريخ الفكري الإسلامي[5].

وأي اغفال أو اهمال لأحد عناصرها سوف يؤدي إلى اختلاف الفهم وفساد التفاعل، وذلك لأن المنظور البيئي الحضاري الإسلامي يعتبر منذ البداية أن التكامل في مجال المفاهيم هو القاعدة

---

(1)-أحمد داود أغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة: إبراهيم البيومي، القاهرة، مكتبة الشرق الدولية، 2006، ص129.

(2)-أحمد داود أغلو، المرجع السابق الذكر ، ص130.

(3)-بومدين طاشمة، "**التنميةالسياسية في الوطن العربي من أيديولوجية التغريب إلى دواعي التأصيل والتجديد**"، مجلة أكاديمية، العدد 01، جانفي 2013، ص58.

(4)-أحمد داود أغلو، المرجع السابق الذكر،ص130.

(5)-المرجع نفسه، ص131.

الأساسية في التكامل المنهجي[1]، حيث لا يهمل ذلك التفاعل بين المستويات جميعا، بمعنى أن الظاهرة السياسية ليست ظاهرة متنقلة ولا تابعة إنما هي ظاهرة فاعلة ومتفاعلة مع باقي مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، فهي تقوم على أساس الاعتماد المتبادل في مصادر المعرفة وإعطاء الأولوية للوحي[2].

3-التأكيد على الدافعية الحضارية كأساس لدراسة تطور المجتمع وسيرورته التاريخية:

فشرط الحضارة إنما ينطلق من دراسة تطور المجتمع وصيرورته التاريخية، وليس من منطلق المادية الجدلية والتاريخية، بعبارة أخرى حيث تكون "إنسانية" الإنسان هي القيمة العليا، في المجتمع وتكون الخصائص الإنسانية فيه هي موضع التكريم والاعتبار فإن هذا المجتمع يوصف بالتحضر[3].

أما حين تكون المادة في أية صورة وهي القيمة العليا سواء في صورة النظرية كما جاء في التفسير الماركسي للتاريخ، أو في صورة "الإنتاج المادي" كما في التصور الأمريكي والأوروبي وسائر المجتمعات التي تعتبر الإنتاج المادي قيمة عليا تهدر في سبيله القيم والخصائص الإنسانية، فيعتبر هذا المجتمع في التصور الإسلامي مجتمعا متخلفا وجاهليا[4].اي أن مصدر الحركة والتطور والتأخر في حد ذاته طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة والإرادة الإنسانية، [5].

---

[1]-سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]-بومدين بن طاشمة، "**استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3]-أبي عمر التميمي، **السياسة الشرعية**، لبنان: دار المعالم، 2007، ص120.

[4]-المرجع نفسه، ص121.

[5]-بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات**، مرجع سبق ذكره، ص82.

المبحث الثاني: دراسة بناء الدولة في ضوء المدخل المنهاجي البيئي الحضاري

جدير بالذكر قبل الحديث عن أهم الآليات التي يمكن تفعيلها من أجل بناء الدولة، معرفة تلك النظريات التي تتحدث عن التنمية السياسية وبناء الدولة بصفة عامة، التي تثبت صحتها في الواقع، وكيف أنها لم تأت بصورة كاملة ولا مقنعة، بل تعرضت للنقد حين ظهورها وحتى بعد ذلك تم مراجعتها ونقضها من قبل أصحابها.

أما الحديث عن آليات بناء الدولة من منظور ديني وسياسي، يمكن الكلام عن ذلك في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحمل المسؤولية ونشر ثقافة سياسية واعية، وتفعيل الاتصال السياسي بين الجماهير، وكذلك دور الأحزاب والنخبة السياسية في بناء الدولة.

أولا: قصور النماذج النظرية في دراسة عملية بناء الدولة:

قد سبق لنا ذكر نظريات التنمية السياسية في الفصل الأول وما جاءت به من مفاهيم ومصطلحات، يجدر بنا الآن معرفة الانتقادات التي وجهت إليها والنقائص التي تخللتها، وما يشوبها من عيوب، ومن بين النظريات التي كانت أكثر رواجا في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، مثلا نظرية التحديث والنظرية الاشتراكية، ونظرية التبعية[*].

1-نظرية التحديث والتنمية:

تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة أبرزها:

-نقل المجتمعات باتجاه الحداثة يختلف من مجتمع إلى آخر.

-حجم التحديث في كل بلد يحتاج إلى دراسات خاصة بكل منها.

-إن هذه النظرية لم يكن باستطاعتها تحقيق تنمية اجتماعية وسياسية في البلدان الغير متطورة[1].

2-النظرية الاشتراكية:

---

[*]مدرسة التبعية: ترجع بوادر النشاء الأولى لهذه المدرسة إلى فترة مطلع الستينات، انظر بهذا الصدد:
_لخضر بن دادة: "**دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الموطن العربي-دراسة حالةالجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص52.

[1]-صالح بلحاج، "**التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات**"، مجلة اكاديميا ،العدد 01،جانفي ،2013 .ص8.

إن المادية التاريخية التي جاء بها "كارل ماركس" جابهتها حملة من الانتقادات نذكر منها:

-إن المساواة الاجتماعية والسياسية، ماهي إلا تصور غير واقعي. ذلك المساواة الاجتماعية أمر طبيعي ودائم.

-وأن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي، وهذا التصور ضيق لأن الترتيب الطبقي يخضع لعوامل كثيرة وليس للعامل الاقتصادي فقط[1].

3-نظرية التبعية:

هذه الأخيرة نشأت نتيجة لحالة عدم الرضا بالمنظور التنموي في الستينات، وتجاهله للمتغيرات الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث[2]. وكغيرها من النظريات الأخرى، واجهت انتقادات عدة:

-تركيزها على العوامل الخارجية للتخلف، واهمالها للعوامل الداخلية والاجتماعية والثقافية.

-أما عن الثنائية التي طرحتها مثل المركز والأطراف، فإن الهيمنة الخارجية لا تحدث إذا لم تجد سندا لها من الأطراف المحلية.

-إن انهاء حالة التبعية يستدعي تغييرا في الأبنية الاجتماعية الداخلية.

-هذه النظرية لم تراعي الفوارق وخصوصيات المجتمعات وكذلك ركزت على العوامل الاقتصادية دون العوامل الأخرى[3].

---

[1]-رياض حمدوش،"**تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 ديسمبر 2010، ص02.

[2]-نصر محمد عارف: **أبستمولوجيا السياسة المقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص310.

[3]-غسان أبو حسن،**التنمية السياسية، بحوث علمية**، مجلة الابتسامة، على الموقع الالكتروني: www.ibtesamh.com/showthread-t63565html. بتاريخ 2016/04/17على الساعة 13:45.

ثانيا: آليات المنهج البيئي الحضاري لعملية بناء الدولة

يعتبر الحديث عن آليات بناء الدولة في ضوء المنهج البيئي الحضاري هو حديث عن مجتمعات قد لا تستغني عن جملة من القواعد التي تحكم العلاقة بين الراعي والرعية التي تسعى إلى غايات منشودة مفادها: تحقيق الأمن وإقامة العدل والمساواة والتوفير للجماعة ما تحتاجه في أمور دينها من حقوق ومعرفة للواجبات.... وغيرها.

في هذا المقام لا يسعنا إلّا الحديث عن قضية الاستخلاف(*)باعتبارها قضية مهمة في عملية بناء الدولة ويتجسد ذلك بالاعتماد على الآليات الثقافية والتنظيميةالمؤسسية، الاقتصادية في بناء الدولة، إذ سيتم التطرق إليها على النحو التالي:

1- الآليات الثقافية الاسلامية:

تركز هذه الآلية على التغيير الثقافي كآلية من آليات بناء والذي يشير إلى التحولات التي تطرأ على ما ينتج من أشياء مادية (تكنولوجية)، أو غير مادية كالقوانين والفنون، ويحدث هذا التغيير في محتوى الثقافة التي تتفاعل مع أبناء المجتمع. و بالتالي الوصول إلى عملية بناء الدولة.

أما التغيير في الفهم الإسلامي فهو مبني على أساس التغيير النفسي.

كما جاء في قوله تعالى:" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" {الرعد الآية11} ويندرج ضمن هذا التغير جملة من المتغيرات التي تسهم في عملية بناء الدولة من بينها:

- تغيير المعتقدات: والتي يندرج ضمنها نظرة الإنسان الكلية إلى الوجود.
- وتغيير المفاهيم: وهي خاصة بالمفاهيم الأساسية عن الحياة، والإنسان والتاريخ...[1]

إذن فالتغيير الثقافي يكون بالعودة إلى الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي في عصره الذهبي قبل الانحراف، وإعادة تشكيلها محاكاة للنموذج القديم وفي الوقت ذاته تقديم حلول خاصة بمستجدات العصر وتغيراته[2].

(*)الاستخلاف: جاء في القرآن الكريم في مواطن كثيرة : قال تعالى : "إني جاعل في الأرض خليفة" {**البقرة الآية 30**}،وقوله تعالي : "و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" { **سورة الحديد الآية 7**}، وقوله تعالى: " و هو الذي جعل لكم خلائف في الأرض" {**سورة الأنعام الآية165**}

(1)-لخضر بن دادة ،" **دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي، دراسة حالةالجزائر**"،مرجع سابق الذكر، ص53.

(2)-علي بودربالة، **منهج التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي**، الجزائر:دار قرطبة ،2005، ص27.

إن هذه الرؤية الإسلامية الحضارية في إطار منهجية التغير الثقافي وموضوع استخلاف الإنسان في عملية بناء الدولة تطمح إلى ربط سلوكات وتصرفات الإنسان بناءا على وجهة نظرته في الحياة التي ينبغي أن تكون شخصية مهتدية نفسياسلوكا، لما جاء في قوله تعالى: "ولو اتبع الحقّ أهواءهم لفسدت السّماوات والأرض ومن فيهنّ" ذلك لأن التغير النفسي يكون داخل الأمة والتي يندرج عنها الفرد، الذي يعتبر الأساس في قاعدة التغيير والحركة التاريخية كعملية تسهم في بناء الدولة[1].

2- الآليات التنظيمية و المؤسسية الإسلامية:

طالما أن الإجتماع ضروري لحياة البشر ورقيهم، وأنهم في اجتماعهم لا مناص لهم من سلطة تقيم العدل بينهم، وأن الإسلام هو شريعة لإقامة العدل والمساواة والشورى، وإشاعة الثروة ومنع إيتاء الحكام الأموال يأكلونها بالباطل، إلزام الأمة كلّها وخاصة العلماء بإشاعة العلم، كل ذلك لإنتاج رأي عام يقظ بالرقابة العامة لحراسة الشريعة ضد أي انتهاك من الحكام والمحكومين، من خلال ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]. كل هذا من أجل عملية بناء الدولة.

أما نظام الحكم في الإسلام فيتعلق بطاعة ولي الأمر كما جاء في قوله تعالى:"يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.." {سورة النساء الآية 09}.

وأول أمر ترى الإسلام شدد فيه أن يكون أمر المسلمين شورى فيما بينهم فالخليفة يختار بالشورى وأعماله كلها تكون مقيدة بالشورى، كما جاء في قوله تعالى:"و الذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم.." {سورة الشورى الآية39}. والشورى هي تربية للأمة على الإدراك الصحيح في عامة الأمور والتي تتفق مع النظام الحر السليم[3].

ونذكر هنا بهذا الصدد مجموعة حقوق وحريات يتكلفها النظام الإسلامي داخل الدولة من أجل بناءها وإعمارها:

حقوق الإنسان حقوق طبيعية سابقة على وجود الدولة وأعلى منها وأول وثائق معروفة لحقوق الإنسان التي نراها في الكتب السماوية، وخاصة الإسلام، وما جاء به من تعاليم في القرآن الكريم

---

(1)-سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **نظرية السياسة من منظور حضاري إسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص.ص-214-215

(2)-راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1993 ، ص.ص91-92.

(3)-المرجع نفسه، ص217.

والسنة النبوية[1] تحدثت عن كرامة الإنسان لقوله تعالى:"ولقد كرمنا بني آدم" {سورة الإسراء الآية70}، وعن العدالة يقول الحق سبحانه و تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل النّاس جميعا" { سورة المائدة الآية 32}. كما لا ننسى حرية الاعتقاد لقوله تعالى:" لا إكراه في الدين" {سورة البقرة الآية 256}[2].

كما يعتبر العمل والزكاة من أهم موارد مؤسسة للضمان الاجتماعي داخل الدولة الإسلامية، حيث تتولى مؤسسة الزكاة مساعدة وتقديم الأموال للمحتاجين، يقوله تعالى:"خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها.."، وإذا كانت الأعمال في الإسلام هي أسباب الأموال فإنه وجب على كل إنسان أن يكون مالكا جهده، عاجلا في ملكه[3] كما بقوله تعالى:"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله" {سورة التوبة الآية 105}.

3- الآليات الاقتصادية الإسلامية:

تظهر هذه العوامل كآلية في عملية بناء الدولة من خلال ما جاء به الإسلام من أحكام عامة تتصل بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تاركا بذلك أمر تكييفها حسب الأزمة والأحوال التي يعيشونها، حيث رسم النظام الاقتصادي الإسلامي الخطط الأساسية للتقريب بين الطبقات[4].

ومن خلال ذلك سنتحدث عن الملكية الخاصة من ضمن الشروط التي أقرها الإسلام وأخذ بها، وبنى كثيرا من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع عليها.

كما أن هناك ملكية ظاهرية يقول الله تعالى:"إنّما أموالكم وأولادكم فتنة.." { سورة التغابن الآية15}، وملكية أصلية كما جاء في قوله تعالى:"قل لمن ما في الأرض والسماوات قل لله.." {سورة الأنعام الآية 12}. ويفيد قوله تعالى:"آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه.." {

---

(1)-محمد الجوهري محمّد الجوهري، **النظام السياسي الإسلامي و الفكر الليبيرالي**، : القاهرة ، دار الفكر العربي، 1993، ص130.

(2)-عبد المعز عبد الرزاق، **النظم الإسلامية السياسية و الإقتصادية (نصوص و فصول مختارة)**،القاهرة:الجريسي للطباعة،2011، ص-ص405 406.

(3)-راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص59.

(4)-عبد المعز عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص-ص341-343.

سورةالحديد الآية 07} حث هؤلاء المالكين ملكية ظاهرية على الإنفاق في سبيل الله حيث خولهم الله حق الاستمتاع بهذه الملكية، وجعلهم خلفاء في التصرف فيها.[1] من أجل بناء الدولة واعمارها.

أما مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي كعملية تسهم في بناء الدولة، ترتكز على ركنان هما عدالة التوزيع والإمكانيات المادية، فعدالة التوزيع هي ثمار النمو لأجل إنتاج يتطلع إلى عمارة الأرض، بمعنى أن مفهوم التنمية مفهوم شمولي لا يؤكد على جانب الغرض(الإنتاج) كما في المدرسة الكلاسيكية، بل على الجمع بينهما في المنظور الإسلامي[2].

وزيادة على ذلك فإن التنمية لا تكون إلا خلال العمل الذي حث عليه الإسلام كما جاء في قوله تعالى في سورة الجمعة:"فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" {الآية10}،ثم إن الناس يبذلون جهدا متفاوت في العمل، فمن الطبيعي أن يحصلوا على نتائج متفاوتة[3].

وأما الميراث فمن الطبيعي كذلك أن يكون مصدرا من مصادر الملكية، وذلك لأن الإسلام فرضه، وجعله طريقا مشروعا في الحصول على المال[4].

ثالثا: النماذج التطبيقية لعملية بناء الدولة في ضوء المنهج البيئي الحضاري

منبينالبلدان التي تساهم في عملية بناء دولتها في ضوء المنهج البيئي الحضاري السعودية،ماليزيا وإيران من خلال المظاهر والسلوكات التي تمارسها داخل دولتها وما يظهر جليا في دستورها و مؤسساتها وتنظيماتها.

1- النموذج الحضاري لعملية بناء الدولة في السعودية:

تبذل المملكة العربية السعودية في بناء دولتها جهدا كبيرا لتمثيل الإسلام، وتجسد مبادئه، مع عدم ادعاء العظمة و الكمال.يعتبر هذا النظام كغيره من الأنظمة له مضمون وله شكل، أما المضمون فهو الأسس والمبادئ والقيم والتشريعات التي يقوم عليها النظام، وهي ثابتة لا تتغير مهما تغيرت

---

(1)-عبد الهادي علي النجار، "**الإسلام و الاقتصاد**"، مجلة عالم المعرفة، العدد63، مارس 1983-ص-ص50،49.

(2)-عبد الأمير زاهد، **دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الغدير للدراسات الإسلامية: بيروت،2015،ص-ص26،27.

(3)-أحمد شلبي، **الاقتصاد في الفكر الإسلامي**، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، 1990،ص35.

(4)- المرجع نفسه، ص33.

أحوال الأمم وعاداتها، أما الشكل فهو القوالب والآليات و الوسائل التي يتكون منها النظام مثل: العلاقة بين السلطات والأساليب الإدارية، وكيفية الشورى وغيرها[1].

أما من حيث الدستورالمعمول به حاليا في المملكة العربية السعودية فإنه تنص **(المادة 01)** منه على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ولغتها هي العربية، وطريقة الحكم فيه مذكورة في المادة 05 وهو حكم ملكي يكون الحكم في هذا بناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء.يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله والسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.**(من المادة 06)**[2].

وفي **(المادة 23)** ينص على حماية الدولة لعقيدة الإسلام وتطبيق الشريعة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله[3].وبالنسبة إلى الأنظمة الأساسية في المملكة العربية السعودية فهناك نظام أساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء ومجلس الشورى، ونظامي المناطق وهيئة البيعة من أهم الأنظمة الأساسية (الدستورية) في المملكة.

فنظام الحكم الأساسي كما جاء في الدستوريتحدث عن شكل الدولة وهويتها، وعن نظام الحكم وآلية انتقاله، وعن السلطات العامة في الدولة، والحقوق والحريات العامة في الدولة، والمبادئ المالية، وأجهزة الرقابة[4].

أما بالنسبة لنظام مجلس الوزراء فيترأسه الملك، حيث يقوم برسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية..... ويقترح دراسات ومشروعات، وله حق النظر في قرارات مجلس الشورى، يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة و خمسين عضوا يختارهم الملك تتعاون في آداء وظائفها وفقا لهذا النظام.

---

(1)-عبد الله الطريقي، **النظام السياسي في السعودية**، دار غيثاء للنشر، 1429،ص-ص8-9.

(2)-الجريدة الرسمية، **النظام السياسية للحكم في السعودية**،على الموقع الإلكتروني:
Https://ar.wikisource.org/windex.php?title= Collectin.id :88538a62ad09b4c02c578.
بتاريخ :2016/05/04 على الساعة 52.:08: ص 01.

(3)-المرجع نفسه ، ص 03

(4)-مطر بن عبد المحسن الجميلي ، **دور مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية في رسم ومتابعة السياسة الداخلية والخارجية للمملكة:الواقع والتطلعات** ،اطروحة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية،جامعة نايف الربية للعلوم الامنية ،2012،ص_51.

2- النموذج الحضاري لعملية بناء الدولة في ماليزيا:

نظام الحكم في ماليزيا ملكي دستوري اتحادي، السلطان أو الملك هو رئيس الدولة، رئيس الوزراء هو من يشكل الحكومة، وتمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والسلطة القضائية منفصلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أما بالنسبة للديانات في ماليزيا الديانة الإسلامية هي الديانة الرسمية والأساسية في البلاد تقريبا 60% من السكان مسلمون و 40% يدينون بديانات أخرى مثل: البوذية والهندوسيةوالمسيحيةوغيرها[1].

ومن بين مظاهر التمدن الإسلامي في ماليزيا فقد مس هذا التمدن الممزوج بالقيم والأخلاق الإسلامية في ماليزيا جميع مناحي الحياة، حيث تعود الإنسان الماليزي على السلوك الحضاري، فإلى جانب العمران والرقي ووسائل النقل الحديثة والاستخدام العالي للتكنولوجيا، والمطاعم الكبيرة المنتشرة الفروع، نلمس أيضا مظاهر سلوكية متنوعة، فالنظام والانضباط في العمل منتشر في كل مؤسسات الدولة.. الأدب في التعامل فيما بينهم ومع العملاء بكل أنواعهم.

ومن بين السلوكات المتميزة أيضا الأمانة، فمن النادر جدا أن تفقد أمتعتك، وكذلك من مظاهر التمدن المساواة في التعامل مع كل الناس، فالنظام والقانون مطبق على الجميع(*).

وكذلك من مظاهر التمدن الأمن، فرجل الأمن تجده يعتز بالإسلام ولا تفوته أوقات الصلاة،فهم يتوجون إلى صلاة الجمعة وتنوب عنهم النساء المحجبات.

ومن بين مظاهر التمدن الإسلامي قلة انتشار ظاهرة التدخين في الأماكن العامة والخاصة، وذلك من خلال لافتات منع التدخين، وكذلك شن حملات إعلامية عن أضرار التدخين، وكذلك فرض الرقابة على الإعلام فالإعلام الماليزي يبدو محافظا مقارنة مع الإعلام في العالم العربي، وحتى في عرضها للأفلام التربوية التوجيهية المتعلقة بالسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي والوقائع الاجتماعية.

وكذلك تشجع الفن الإسلامي، حيث تقدم أناشيد إسلامية ماليزية وتستورد من مختلف دول العالم الإسلامي أناشيد باللغة الإنجليزية والعربية وتشجع على تعلم اللغة العربية.

---

(1)-ويكيبيديا الموسوعة'سياسة ماليزيا / على الموقع الالكتروني التالي:Https://Or.wikipedia.org/wiki في تاريخ 2016/05/04 على الساعة 10:00.

(*) -للمزيد من المعلومات حول مظاهر السلوك المدني في ماليزيا انظر بهذا الصدد الموقع الالكتروني التالي: www.marabi.com/aboutmalaysia.phpفي يوم: 2016/05/04 على الساعة 10:10.

وما يلفت الأنظار وجود آيات قرآنية في المستشفيات وأدعية تعطي انطباعا للزائر بالرضى بقضاء الله لنيل الأجر.إن إيمان الحكومة الماليزية بعدم عرقلة الإسلام للتطورهو الذي شجع ماليزيا للوصول إلى ماوصلت إليه، فامتلاك الحكومة مثل هذه القناعات هو الذي من شأنه كسركل العقبات[1].

3- النموذج الحضاري لعملية بناء الدولة في إيران:

يحفل دستور جمهورية إيران بمفارقات ومتناقضات متمحورة حول شخصية واحدة هي شخصية "الفقيه" ذلك لأنه استنادا إلى الدستور الحالي الإيراني يجمع فعلا وواقعا، في شخصه ثلاث سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو قادر على أن يضرب بعرض الحائط حتى بإرادة الشعب ورغبات الأمة. إذا فهو ليس ممثلا للأمة بل وصي عليها، وله مطلق الصلاحية في تصريف شؤونها وتدبر أمورها[2].

فالمؤسسة الدينية الإيرانية هي المنبع والناظم والموجه لحركة الحياة السياسية في المجتمع الإيراني، معنى ذلك أن المؤسسة السياسية والدينية واحدة[3].

إذن فالمصادر الرسمية التي لها الحق في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران فهو عبارة عن:

- الدستور- المرشد- مجلس الشورى الإسلامي - الحكومة أو السلطة التنفيذية - وزارة الخارجية.

ففي الدستور مثلا مبحث بعنوان "أسلوب الحكم في الإسلام" حيث جاء في مقدمته "لا تقوم حكومة -من وجهة نظر الإسلام- على الطبقية أو على السلطة الفردية أو الجماعية، بل هي تجسيد للتطلعات السياسية لشعب متحد دينيا وفكريا، يقوم بتنظيم نفسه كي يتمكن من خلال التغيير الفكري والعقائدي من أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله[4].

أما الحديث عن صلاحيات المرشد أو القائد فقد وحدت فيه المادة 16 إحدى عشرة مسؤولية، فالقائد يتمتع بوضع شديد التميز، ويتدخل في كافة سلطات الدولة، حيث تنص المادة 57 من

---

(1)- ليلى رامي، **الإسلام في ماليزيا و التطور**، على الموقع الكتروني:www.malaysua.seathtravel.com/2010/06/blogpبتاريخ2016/05/04 على الساعة 11:00.

(2)- ذيبان الشمّري،**إيران بين طغيان الشاه و دموية الخميني**، مؤسسة الأمينة للصحافة،1983، ص 129.

(3)-المرجع نفسه، ص 139.

(4)- سعيد الصباغ ،**مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهوريةإيران**، 1389ص404.

الدستور المعدل (السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق، إمام الأمة...)[1].

فولاية الفقيه كما يقول الخميني في كتابه" إذا نهض الفقيه أو المرشد. بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

أما مجلس الشورى الإسلامي فقد خصصت له صلاحيات مذكورة في المادة 67 وهي تسن القوانين في القضايا كافة وفق المذهب الرسمي، وتولي التدقيق في جميع شؤون الحياة وكذلك شرط مصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية..." [3].

ومجلس الأمة الوزراء لا يحصل على شرعيته إلا بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي، وهي المؤسسة التشريعية المنتخبة من طرف الشعب مباشرة، وهي دليل على حركية النظام السياسي الإيراني "إن المؤسسات الجمهورية الإسلامية تنهل منهلين للشرعية، فبعضها كالبرلمان ورئاسة الجمهورية يعمل وفقا للمبادئ الديمقراطية وبعضها الآخر مثل منصب المرشد و مجلسالصيانةللدستور لا يستلهم سوى المبادئ الدينية"[4].

وسياستها الخارجية في الدستور تنص على: "... رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والحفاظ على الاستقلال التام، ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن جميع حقوق المسلمين، وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة"[5].

---

(1)-غضنفر ركن أبادي، **الإسلام و النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، بيروت :مركز الحضارة، 2013،ص –ص347–348.

(2)-روح الله الخميني، **الحكومة الإسلامية** "**دروس فقيه**"، 1389، ص 49.

(3)-أحمد بعوني، " **النظام السياسي الإيراني الحالي، بين الأسس الإيديولوجية و المستجدات الواقعية**"، مذكرةماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، 2011، ص 147.

(4)-المرجع نفسه، ص148.

(5)_سعيد الصّباغ، مرجع سبق ذكره، ص405.

الخلاصة ،الاستنتاجات:

فيما يخص الفصل الثاني والذي يتحدث عن **بناء الدولة في ضوء المدخل البيئيالحضاري،** فإنّا قد تطرقنا في المبحث الأول الحديث عن تعريف هذا المدخل من خلال تحديد معنى البيئة "الذي يفيد المكان الذي تعيش فيه الكائنات الحيةوتمارس نشاطها" وتحديد معنى الحضارة "بأنها تضم معارف ومعتقدات وعادات و تقاليد يكتسبها الإنسان في مجتمع معين".

كما تحدثنا كذلك عن أسس ومقومات هذا المدخل من خلال التأكيد على مصادر المعرفة "الوحي والعقل والحس" بأنها متكاملة ومتوافقة ولا يمكن اغفال أو إهمال لأحد عناصرها، وإعطاء الأولوية للوحي باعتبار أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة فاعلة ومتفاعلة تقوم على أساس الإعتماد المتبادل، والتأكيد على أن مصدر الحركة وتطور المجتمع صيرورته التاريخية هو إرادة أو مشيئة إنسانية وليس مادية جدلية.

أما ما جاء في المبحث الثاني فهو يتحدث عن قصور النماذج النظرية في عملية بناء الدولة من بينها نظرية التحديث والتبعية السياسية والتي لا تستطيع تحقيق تنمية إجتماعية وسياسية في البلدان الغير متطورة، وكذلك النظرية الإشتراكية من خلال ما جاءت به من مساواة إجتماعية وطبقية فإنها لا تخضع لعوامل إقتصادية فقط إنما لعوامل أخرى كثيرة، و بالنسبة لمنظور التبعية فقط فشلت هي الأخرى من خلال ما طرحته حول الأبنية الإجتماعية في أنها لم تراعي الفوارق والخصوصيات المجتمعية وأن عملية التخلف نابعة من عوامل إجتماعية وثقافية داخلية وليس عوامل خارجية.

و تحدثنا كذلك في المبحث الثاني عن آليات المنهج البيئي الحضاري من منظور إسلامي مثل الآليات الثقافية الإسلامية التي ترتكز على التغيير الثقافي والذي يتصل في فكر مالك بن نبي بالتغيير النفسي، أي بمعنى أن تكون شخصية الإنسان مهتدية نفسيا وسلوكيا، والآليات التنظيمية المؤسسية الإسلامية فقد تحدثنا عن نظام الحكم كيف يكونفي الإسلام من خلال طاعة ولي الأمر، وأن يكون أمر المسلمين شورى فيما بينهم، وكذلك عن بعض الحقوق والحريات التي يتكفلها النظام الإسلامي داخل الدولة من حرية وكرامة ومساواة.... ومن بين الواجبات العمل والزكاة لكي تكون هناك فرص تكافؤ داخل المجتمع، أما فيما يخص الآليات الإقتصادية الإسلامية فقد تحدثنا عن الملكية الخاصة التي أقرها الإسلام وهي نوعان ملكية أصلية "لله" وملكية ظاهرية ما يملكه الإنسان من أموال،

أولاد... كما ذكرنا أن هناك ركنان ترتكز عليهم هما عدالة التوزيع من أجل النموالإنتاج والإمكانيات المادية، كما تحدثنا عن مصادر الملكية وهي الميراث الطبيعي، والحصول على المال عن طريق العمل.

كما أضفنا عنصرا ثالثا في هذا المبحث حول بعض النماذج التطبيقية لعملية بناء الدولة في ضوء المنهج البيئي الحضاري، ألا وهي: السعودية من خلال أسسها ومبادئها وقيمها وتشريعاتها في بناء دولتها، أما ماليزيا من خلال مظاهر تمدنها الإسلامي الممزوج بالقيم والأخلاق الإسلامية في جميع مناحي الحياة، أما عن إيران فذاك يظهر جليا في دستورها حول شخصة الفقيه "أو المرشد" الذي تعتبره مؤسستها الدينية، ومن خلال سياستها الخارجية التي تنص على نصرة المستضعفين في الأرض.

الاستنتاجاتالفرعية التي توصلنا إليها:

– أن البيئة كلمة عربية الأصل لها جذور في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث وردت بمعاني مختلفة منها (المأوى– المكان أو الموضع – الرجوع والإنابة).

– وأن الحضارة تحمل في طياتها معاني كثيرة ومتنوعة فهي تعبر عن نوع من الرقي داخل المحتمع الذي توصل إليه بفضل فكره وموارده.

– وأن أسس ومقومات هذا المدخل البيئي الحضاري تجمع ثلاث مصادر متوافقة ومتكاملة، بدون إغفال أي واحد منها وهي الوحي – العقل – الحس.

– وأن تلك المناهج النظرية وما يشوبها من قصور قد باءت بالفشل لكونها تحمل في فكرها نوع من الإيديولوجية والحيازية.

– كما تحدثنا بالمقابل عن آليات المنهج البيئي الحضاري من منظور إسلامي وكيف أن هذه الآليات تجسد في حقيقتها معنى بناء دولة إسلامية من الناحية الثقافية والتنظيمية والاقتصادية.

– وأن هناك بعض النماذج التطبيقية لبعض البلدان (السعودية، ماليزيا، إيران) تجسد حقيقة في مظهرها وسلوكاتها المنظور البيئي الحضاري الإسلامي لعملية بناء الدولة.

الفصل الثالث:

المنظور الحضاري عند المفكر" مالك بن نبي"في تفسير عملية بناء الدولة

الفصل الثالث: المنظور الحضاري عند المفكر" مالك بن نبي" في تفسير عملية بناء الدولة

إن الحديث عن شخصية "مالك بن نبي" ذات الأبعاد المتعددة والعقل المنفتح، هو حديث بذاته عن مدرسة فكرية متكاملة جسدت الأبعاد المختلفة للفكر الإسلامي الإنساني المعاصر بحيث يعتبر نتاجه الفكري المتمثل في التفسير الحضاري لعملية بناء الدولة من خلال العديد من الآليات الثقافية والتنظيمية والاقتصادية إسهام كبير لمعرفة القدرة الفعلية على التعامل مع كافة التحديات الجديدة لذا سنتطرق في الفصل إلى الحديث عن المفكر مالك بن نبي وعن نظرياته الفكرية التي فسرت عملية بناء الدولة ،على اختلاف مستوياتها.

المبحث الأول: شخصية المفكر الجزائري "مالك بن نبي":

مالك بن نبي هو الابن الوحيد من الذكور لأبوين عربيين مسلمين لذلك كان محل عناية كبيرة منهما، فحرصا على رعايته وتربيته تربية سليمة: فأسرته محافظة، متمسكة بدينها وتقاليدا.[1]

كانت تعيش هذه العائلة حالة من الفقر كغالبية العائلات الجزائرية آنذاك، فالاستعمار الفرنسي ضيق على الجزائريين مصادر الكسب وهذا ما أدى إلى هجرة سكان المدن الجزائرية الكبرى إلى الدول المجاورة بسبب تردي الوضع الاقتصادي، حيث نشط مالك بن نبي في العمل الفكري إلى أن توفاه الله في عام1973، عن عمر يناهز الستين.[2]

أولا: مالك بن نبي في الجزائر (1905-1930) :

هو الصديق بن الحاج عمر بن لخضر بن مصطفى بن نبي ولد في قسنطينة في 05 ذو القعدة 1323 /1يناير1905دخل 'مالك بن نبي' إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية الوحيدة بتبسة يقول مالك بهذا الصدد" لقد أرسلوني إلى المدرسة الفرنسية إلا أنني في الوقت نفسه ثابرت على التردد على مدرستي القديمة لتعلم القرآن، فكنت أقصدها كل يوم في الصباح الباكر لأكون فيما بعد الثامنة صباحا في المدرسة الفرنسية".[3]

---

[1] -رابح لونيسي واخرون،**رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ**، الجزائر :دار المعرفة ،2010.ص 98.

[2] -حسن موسى العقبي، "**مالك بن نبي و موقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**"، مذكرة ماجيستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة، 2005 ص-ص29-30.

[3]- مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**،(ترجمة: عمر مسقاوي)الجزء الأول: الطفل، الطالب ،دمشق: دار الفكر، مذكرات شاهد للقرن، الجزء الأول، القاهرة الجزء (1و2)1984، ص 24.

وفي سنة 1921-1922 كانت السنة الأولى في المدرسة الثانوية لمالك بن نبي، حيث كانت هذه المرحلة ثرية ومفيدة له في توسيع مداركه عن طريق قرأته الكثيرة للكتب القديمة والحديثة ومتابعته للصحف التي زودته بمعرفة الواقع الاجتماعي والفكر الإصلاحي.[1]

وبعد اجتيازه لامتحانات السنة الدراسية 1924-1925 وتخرجه بنجاح، قرر الانتقال إلى فرنسا مع زميله لإيجاد عمل، لكن الحظ لم يناسبهما هناك فعادا إلى الجزائر.[2]

ولما بلغ السن الاثنان وعشرون عمل بوظيفة 'عون في القضاء' في شهر مارس 1927، في "آفلو" مكث فيها سنة كاملة يعمل في محكمتها. وبعد ذلك عاد الى مدينة "تبسة" حيث وقعت الأزمة الإقتصادية سنة 1929 فاقترح عليه والده أن يسافر إلى "باريس".[3]

ثانيا: مالك بن نبي في المهجر (1930-1973):

سافر "بن نبي" في شهر سبتمبر 1930 حيث كانت هذه الرحلة للدراسة بخلاف الرحلات السابقة التي كانت بحثا عن العمل، اكتشف معهد الدراسات الشرقية سجل فيه لنجاح، لكن النتيجة كانت عكس ما توقع، لم ينجح لسبب واحد أنه مسلم ومن الجزائر.

كما سجل بمدرسة (الكهرباء والميكانيك) أنهى الدراسة بها لكنه لم يحصل على شهادة مهندس كهربائي لأسباب استعمارية.[4]

عرض على مالك بن نبي العمل في "نادي المؤتمر الإسلامي" الذي سمح له بترجمة أفكاره التي كانت مشحونة بكل ما يؤمن، لكن بعد فترة من النشاط بالنادي ورد إليه من مفتش "أكاديمية مرسيليا" استدعاء يخبره أن نشاطه بالنادي محضور وذلك لأن ليس له شهادة تسوغ له التدريس.[5]

---

[1]-رابح لونيسي ،واخرون ،المرجع سبق ذكره ،ص98.

[2]-موسى لحرش، **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الاسلاميفي فكر مالك بن نبي**،الجزائر:مختبر التربية بعنابة،2006، ص 29.

[3]- المرجع نفسه ص 35

[4]-حسن موسى العقبي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 95-96.

[5]-موسى لحرش، مرجع سبق ذكره، ص-118.

قام مالك بن نبي بعدة محاولات للهجرة أولها إلى السعودية للاستقرار في مدينة الطارف، بعد حصوله على جواز السفر عطل قنصل السفارة المصرية سفره إلى السعودية، نفس الأمر مع مصر وأفغانستان وألبانيا.[1]

استعان برجال الثورة في وصوله إلى مصر وبالضبط في القاهرة سنة1956، وهناك بدأ يتعلم إتقان اللغة العربية وبدأ يحاضر ويكتب بها، وقد ألف مالك بن نبي الكثير من الكتب الجادة والعميقة ووضعها تحت عنوان "مشكلات الحضارة" ومن أهمها:

– شروط النهضة: نشر عام1948 واحد من أهم كتبه ويعتبر القاعدة الأساسية لفهم فكر بن نبي.

– الظاهرة القرآنية: نشر عام 1950 يبرهن فيه بالطرق العلمية على صحة نبوة الرسولصلى الله عليه و سلم.

– في مهب المعرفة: مجموعة مقالات نشرها في كل من جريدتي " الجمهورية" و" الشباب المسلم" عشية الثورة.[2]

– وجهة العالم الإسلامي: (باريس1954): يحث فيه عن مشكلة مجتمعات العالم الإسلامي المشتركة (الأزمة الحضارية).

– الفكرة الإفريقية الآسيوية (القاهرة 1956): وضع فيه الأسس النظرية والمناهج التطبيقية لبروز كتلة جديدة على الصعيد العالمي.

– النجدة للجزائر(القاهرة1957): وجه فيه نداء للضمير الإنساني من أجل اتخاذ موقف إنساني حضاري حاسم بشأن عمليات الإبادة.

– مشكلة الثقافة (القاهرة1959): تناول فيه قضية الثقافة في مجتمعات العالم الإسلامي وفي المجتمعات المختلفة حضاريا.[3]

– حديث في البناء الجديد(1960) بالقاهرة عبارة عن محاضرات ألقاها في سوريا و لبنان.

– الصراع الفكري في البلاد المستعمرة: (1960بالقاهرة): يعتبر أول كتاب كتبه مالم بن نبي بالعربية.

– فكرة كومنولث إسلامي(1960 بالقاهرة): حاول رسم إطار عام لمشروع يمنح للعالم الإسلامي.

---

[1]-عبد الله بن عمر العويسي، مرجع سبق ذكره ص122.

[2]-رابح لونيسي،مرجع سبق ذكره107.

[3]-موسى لحرش، مرجع سبق ذكره ص52 53.

– أما في مهب المعركة: رصاصات الثورة: مقالات كتبها في نهاية الأربعينات و بداية الخمسينات في صحيفتين"الشباب المسلم" و"الجمهورية الجزائرية".[1]

– إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث: نشرته مكتبة عمار القاهرة 1970 يرى فيه مالك أنه علينا أن نستعيد أصالتنا الفكرية واستقلالنا في ميدان الفكر حتى نحقق بذلك الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

– آفاق جزائرية: (1971): مكون من ثلاث محاضرات ألقيت جميعها بالجزائر بعنوان: مشكلة الحضارة – مشكلة الثقافة – مشكلة المفهومية.

– المسلم في عالم الاقتصاد: (1972) نشرته دار الفكر، يرى فيه مالك أن المختصين بالاقتصاد يوجهون اللوم إلى الفقهاء.

– بين الرشاد والتيه: نشر عام 1978 ضم الكتاب مقالات نشر معظمها في جريدة الثورة الإفريقية إثر عودته إلى الجزائر بعد الاستقلال. تعكس أحداث الستينات في العالم العربي والإسلامي، ومشاكل العالم الثالث بعد الاستقلال.[2]

---

[1]- الطاهر سعود، **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي**، بغداد: دار الهادي،2006،ص–ص114–115.

[2]-حسن موسى العقبي، مرجع سبق ذكره، ص37.

المبحث الثاني:مستويات التفسير الحضاري لعملية بناء الدولة عند مالك بن نبي .

يعد مالك بن نبي من بين المفكرين الذين عنوا بالتفسير الحضاري كآلية لعملية بناء الدولة ، من التركيز على ثقافة ذلك المجتمع وتغييرها بما يتناسب مع هويته، من خلال تركيزه على العنصر البشري الذي هو جوهر البناء الحضاري للدولة، أي بمعنى أن قيمة كل أمة تتجسد فيما تملكه من أفكار" رأسمال المفاهيمي" الذي يقوده بالضرورة إلى تنظيم مؤسساته بثقافته، لا بثقافة مستوردة لا تتناسب معه و بشيء من التسلسل يصل إلى اقتصاد يكون من صنع م حضارته. وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

أولا:على المستوى الثقافي:

إن المشكل الأساس لا ينحصر في معنى الثقافة كمصطلح أو مفهوم، و إنما في فهم مدى تحقيقها عمليا وواقعيا، مضمون كلمة الثقافة "ذلك الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، فالنشاط المعنوي هو الناتج الذهني والروحي، والفكري والأدبي والقيمي، يتجسد في الرموز والأفكار والمفاهيم والنظم والقيم، أما الشق المادي فهو مجمل النتاج الاقتصادي و التقني(الأدوات و الآليات) ، والإطار الاجتماعي هو المؤسسات والطقوس والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعي.[1] ويعتبر أن وجه الثقافة لا يساعد في تعريفها على أنها (شيء) بل على أنها علاقة متبادلة بين السلوك الاجتماعي للفرد وأسلوب الحياة في المجتمع).[2]

يقول مالك بن نبي أن أي تفكير في مشكلة الحضارة هو في جوهره تفكير في مشكلة الثقافة، وبذلك تكون الحضارة في جوهرها عبارة عن مجموع من القيم الثقافية المحققة، فمصير الإنسان هنا هو رهن دائم بثقافته.[3]

فهو يقول أن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكر، ولكن منطق العمل والحرية، بمعنى أن الثقافة هي التعبير الحسي عن علاقة الفرد بهذا العالم، فهي تؤثر وتتأثر بما ينتاب المجتمع من تغيرات

---

[1]-عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية ،1985،ص844.

[2]-مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 2000، ص-ص42-43.

[3]- المرجع نفسه، ص101.

نفسية واجتماعية تعود في الأساس إلى قوة تأثير الفكرة الدينية أو ضعفها، وهكذا فسر مالك بن نبي الثقافة على أنها لا تهدف إلى تغيير الأنماط السلوكية والحضارية بل تبقى مجرد ترف فكري.[1]

وهذا ما يشير إليه الحديث "من رأى منكم منكرا فليغيره.."[2]

ثانيا:على المستوى التنظيمي والمؤسسي:

تعتبر الشعوب الإسلامية التي خضعت للدول الإستعمارية فأورثتها عاداتها و تقاليدها ومفاهيمها،[3] من الناحية الإدارية والمؤسسية والتنظيمية.

فالمجتمع الذي من خلاله تنتظم الحياة وتستقر المؤسسات. هو عبارة عن تنظيم معين وطابع إنساني يتم طبقا لنظام معين.[4]

فأعمال التخطيط والتشييد، يجب أن تجعل المعرفة الدقيقة لجهاز الإنجاز والتنفيذ أمرا ضروريا.[5]فهذه العقدة التي تعرض منذ الآن ديمقراطية المؤسسة من وجهة نظر المحكوم عندما يرى أجهزتها المختلفة، لا تنسجم في أداء وظيفة الدولة، بل تسير وكأنها أجهزة دول مختلفة، فالمواطن المحكوم يشاهد أثر هذه العقدة حتى في العمليات البسيطة التي تقوم بها أجهزة إدارة واحدة، فما بالك إذا تعقدت العملية وتدخلت في إنجازها إدارات مختلفة.[6]

فالدولة هنا في حالتين، محرك يدفع إلى الأمام بينما يدفع الآخر أجهزتها إلى الخلف، فهانا عدم الانسجام والتنسيق تظهر بكل بساطة في الإدارة نفسها.[7]

ثالثا:على المستوى الاقتصادي:

أسهم فكر مالك بن نبي باختلاف مواقفه وآراءه حول الآلية الاقتصادية ودورها كعملية تساهم في بناء الدولة حضاري يرى مالك بن نبي أن كل تغيير على مستوى الحضارة والبحث في المسألة الاقتصادية يقتضي بالضرورة البحث في المسألة النفسية للإنسان، أي أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء

---

(1)-نورة خالد السعد ، **التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي دراسة في بناء النظرية ألاجتماعية**، المملكة العربية السعودية: الدراسة السعودية ، 1997 ،ص-ص158-159.

(2)- محي الدين النووي،**رياض الصالحين**،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2004،ص69.

(3)-مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، (ترجمة: عمر مسقاوي)، دمشق : دار الفكر،2000، ص133.

(4)-مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، الجزائر، دار الفكر،ص17.

(5)- مالك بن نبي ، **بين الرشاد و التيه** ،(ترجمة : عمر مسقاوي)، دمشق ، دار الفكر،2002 ، ص43.

(6)-المرجع نفسه،ص44.

(7)-المرجع نفسه،ص45.

بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات.[1]

فالعلاقة النسبية بين الإمكان الحضاري والإدارة الحضارية علاقة سببية، تضع الإدارة في رتبة السبب بالنسبة للإمكان.

إن ما يراه مالك بن نبي هنا هو كيفية ربط عالم الاقتصاد بالقيم الحضارية ارتباطا لا يمكن معه تصور نجاح الخطة الاقتصادية، التي تقتنع بالأرقام والإحصائيات والأدوات المادية، إن لم يكن إنجازها آخذا في الاعتبار قيمة الإنسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى كشرط أن تكون إرادته مقتبسة من (إرادة حضارية).[2]

يفسر مالك بن نبي هذه المعادلة بقوله "أن المبدأ الاقتصادي لا يمكن أن يكون صادقا إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يكون صادقا إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه، ولكي تؤثر النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي، في عملية بناء الدولة، يجب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف عليها وعي كل فرد وإدراكه للمشاكل المادية وعمليا يجب أن تسير النظريات الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظريات السياسية والطريقة الوحيدة التي تصبح بها الفكرة أو المبدأ جزءا من التاريخ هي أن تتحول إلى عمل.[3]

---

[1]- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**،(ترجمة: عمر مسقاوي) دمشق: دار الفكر، 2000،ص59.

[2]-المرجع نفسه، ص64.

[3]-مالك بن نبي، **الفكرة الإفريقية الآسيوية**،(ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 2001، ص151-159.

الخلاصة، والاستنتاجات:

تم الحديث في هذا الفصل عن المنظور الحضاري عند "مالك بن نبي" في تفسير عملية بناء الدولة، ومما تم استخلاصه ، أن "مالك بن نبي" كان يعيش في أسرة مسلمة محافظة على دينها وتقاليدها،درس في المدرسة الفرنسية بالجزائر وتخرج عام 1925 عمل موظفا بعون القضاء في "آفلو"، بعد ذلك سافر إلى فرنسا من أجل الدراسة قصد العمل فلم يوفق، أعاد "مالك" السفر إلى فرنسا من أجل الدراسة، تخرج من مدرسة لاسيكي، عمل في "المؤتمر الجزائر الإسلامي" بمرسيليا.

قام بعدة محاولات للهجرة، استقر بالقاهرة 1956 ألّف العديد من الكتب حول مشكلات الحضارة من بينها: الفكرة الإفريقية الآسيوية مشكلة الثقافة، الصراع الفكري بالبلاد المستعمرة – المسلم في عالم الاقتصاد..... والعديد من الملتقيات والمحاضرات....

أما في المبحث الثاني حاولنا معرفة كيف فسر مالك بن نبي عملية بناء الدولة حضاريا، من ثلاث نواحي مختلفة ثقافية ومؤسسية واقتصادية فمن الناحية الثقافية يرى "مالك بن نبي" أن المشكلة ليست في توضيح أو معرفة معنى الثقافة، وإنما في مدى تطبيقها واقعيا، فالذي ينقص المسلم منطق العمل والحركة، ذلك لأن الثقافة تمس التعبير الحسي وهو بدوره يساهم في تغيرات نفسية واجتماعية على مستوى الفرد وبالتالي على مستوى الجماعة.

أما من الناحية التنظيمية والمؤسسية فهو يرى بان المجتمع هو الذي يعكس صورة النظام وان الديمقراطية عملية مستوردة لا تنسجم مع الإدارات المتخلفة حضاريا ومن الناحية الاقتصادية يرى بان تشييد الإنسان يكون قبل تشييد المصانع وان النظريات الاقتصادية والسياسية يجب أن تطبق لكي تحدث تأثيرا اجتماعيا و كيف انه ربط عالم الاقتصاد بالقيم الحضارية .

الاستنتاجات الفرعية التي توصلنا إليها هي:

نستنتج بان مالك بن نبي حاول فهم الصراع الفكري القائم في الدول المتخلفة حضاريا وان مشكلة الثقافة يتوقف على منطق العمل والحركة وان مشكلة التنظيم المؤسسات يتوقف على المجتمع وان مشكلة الاقتصاد تتوقف عند ما تتجسد تلك النظريات السياسية والاقتصادية على الواقع .

الخاتمة

الخاتمة:

خلال هذا الدراسة تناولنا على صعيد الإطار المفاهيمي والنظري **عملية بناء الدولة،** بالاعتماد على النظريات السياسية التي فسرتها في ضوء أدبيات السياسة المقارنة. وتوصلنا إلى أن هذه الأطروحات الفكرية والفلسفية تختلف بصورة جذرية عن المفاهيم التي جاء بها **المنظور البيئي الحضاري**،والذي يتناول الظاهرة الإنسانية بصفة عامة، والظاهرة التنمويةبصفةخاصة، من خلال التركيز على مصادر المعرفة الوحي والعقل والحس،وعليه نجد أن المنظور البيئي الحضاري يسهم في **عملية بناء الدولة** من الناحية الثقافية والتنظيمية والاقتصادية ، ويخلق تبعية فكرية وحضارية .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتي مفادها**كيف تم تفسير عملية بناء الدولة من منظور المنهج البيئي الحضاري عند مالك بن نبي** ومحاولة منا للإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية التي وردت في دراستنا.

قمنا بطرح بعض الفرضيات تتناسب مع فصول الدراسة.

فجاءت فرضية الفصل الأول كالاتي"**يرتبط مفهوم عملية بناء الدولة بجملة مفاهيم ونظريات عدة تجعله بالضرورة مختلفا ومتشابها عن غيره من المفاهيم الأخرى**". ولعل أهم ماتوصلناإليه في هذاالفصل وعلى ضوء الفرضية المطروحة أن عملية بناء الدولة تختلف وتتفق مع الكثير من مصطلحات التنمية السياسية، وكذلك النظريات على اختلاف مناهجها الفكرية وإقترباتها تختلف عن غيرها من المفاهيم الأخرى.

أما الفصل الثاني يتضمن الفرضية التالية"**يعكس المنهج البيئي الحضاري في علاقته ببناء الدولة جملة من المزايا الثقافية والتنظيمية والاقتصادية غالبا ماتؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من العملية**". اهم ما توصلنا اليه أن الحضارة تعبر عن نوع من الرقي داخل البيئة الاجتماعية وان هذا المنظور يجسد في حقيقته معنى بناء دولة إسلامية في شروطها الحضارية

تناول الفصل الثالث فرضية مفادهاكالاتي**تتضمن عملية بناء الدولة عند مالك بن نبي جملة شروط حضارية مسبقة تكون ذات نفع بالنسبة إلى تحقيق الحاجات المنشودة في المجتمع**كون مالك بن نبي شخصية جزائرية بارزة في الفكر الإسلامي المعاصر ،له العديد من المؤلفات الفكرية الحضارية .

فهو يعتبر أن مشكلة التغيير تكمن في عدم فهم الإسلام باعتباره المنهج الصحيح والصالح وان الثقافة تنبع من الذات الإنسانية ولا تغرس فيها من الخارج وان العالم الاسلامي ينقصه منطق الحركة والعمل وليس الأفكار فحسب .

ولكن يبقى من باب الاهمية طرح بعض التوصيات– إن "**مالك بن نبي**" كانت له آراء تربوية وفكرية وإسلامية حبذا لودرست كمتغير حول واقع التعليم في الجزائر وفي الوطن العربي بصفة عامة بعنوان "المنظور التربوي والنفسي للمنهج التعليمي في الواقع العربي عند مالك بن نبي"

– وأن أفكار "**مالك بن نبي**" وما جاء به من مبادئ وقيم هل ستتجسد على أرض الواقع يوما ما؟ اي بمعنى "واقعية فكر **مالك بن نبي** في الوطن العربي الإسلامي".

_تحتاج عملية بناء الدولة الى تقديم تضحيات كبيرة من طرف المواطنين والرؤساء.

مما تقدم وعلى ضوء التوصيات والاقتراحات فانه لو جسدت افكار واراء "**مالك بن نبي** " قد يكون الواقع الاجتماعي مغايرا لما هو عليه .

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: الكتب

- القرآن الكريم.

ا)الكتب باللغة العربية:

1) ابن إسماعيل ،محمد ،**صحيح البخاري**، (ت256ه)، لبنان: المكتبة العصرية،1997.
2) ابن خلدون،عبد الرحمن ،**مقدمة ابن خلدون**، القاهرة: دار ابن الجوزي2009.
3) ابن منظور، جمال الدين ، **لسان العرب**، الجزائر: دار الابحاث ،الجزء الاول، 2000.
4) ابوزهرة، محمد، **المجتمع الإنساني في ظل الإسلام**، الرياض: الدار السعودية،1981.
5) ابن نبي ،مالك، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**،(ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو)، دمشق: دار الفكر،2002.
6) (_____،_____)، **مشكلة الثقافة**، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر،2000.
7) (_____،_____)، **الفكرة الإفريقية لاآسيوية**، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 2001.
8) (_____،_____)، **مذكرات شاهد للقرن** ،القسم الأول: الطفل_الطالب(ترجمة: عمر مسقاوي)، دمشق: دار الفكر،1984.
9) (_____،_____)،**المسلم في عالم الاقتصاد**،(ترجمة:عمرمسقاوي)،دمشق:دار الفكر،2000.
10)(_____،_____)،**القضايا الكبرى**،(ترجمة:عمرمسقاوي)،دمشق:دار الفكر،2000.
11)(_____،_____)،**ميلاد المجتمع**،(ترجمة: عبد الصبور شاهين)،الجزائر:دار الفكر،1986.
12)(_____،_____)،**بين الرشاد والتيه**،(ترجمة: عمر مسقاوي)،دمشق:دار الفكر،2002.
13)أغلو، أحمد داود، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة: إبراهيم البيومي، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية،2006.

14)التميمي، أبي عمر، **السياسة الشرعية**، لبنان: دار المعالم،2007.

15)الجوهري، محمد، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993

16) الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة**، عمان: دار مجدلاوي،2004.

17)الخميني، روح الله، **الحكومة الإسلامية**، دروس فقهية، 1389.

18)الطريقي، عبد الله، **النظام السياسي في السعودية**، المملكة العربية السعودية: دار غيثاء للنشر،1429هـ

19)السيد الزيات ،عبد الحليم، **التنمية السياسية: دراسة في عالم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002.

20)الصباغ ،سعيد، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهوريةإيران**،1389.

21)العويسي،عبد الله، **مالك بن نبي وحياته وفكره**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012.

22)الغنوشي ،راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993

23)الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، بيروت :المؤسسة العربية ،1985 .

24)النووي محي الدين، **رياض الصالحين**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

25)بدري، محمد فهد، **محاضرات في الفكر والحضارة**، عمان: دار المناهج،2010.

26)بوحوش، عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات 2001.

27)بودربالة، علي، **منهج التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي**، الجزائر: دار قرطبة 2005.

28)توشار،جان، **تاريخ الفكر السياسي**،(ترجمة: على مقلد)، بيروت: الدار العالمية للنشر والتوزيع،1993.

29)حبيب توفيق، ضياء، **مصادر المعرفة في الفلسفة الإسلامية المعاصرة**، عمان: دار دجلة، 2010.

30)حنفي محمود،عبد الرحيم، **إستراتيجية الانتقال الديمقراطي**، المركز العلابي للأبحاث والدراسات، معهد الدوحة،2011

31)خالد السعد ،نورة، **التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي دراسة في بناء النظرية** الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: الدار السعودية،1997.

32)ذيبان، الشمري، **إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني**، مؤسسة المدينة للصحافة، 1981.

33)زاهد ،عبد الأمير، **دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، بيروت: الغرير للدراسات الإسلامية،2015.

34) زيتون، وضاح ،**المعجم السياسي**، عمان: المشرق الثقافي، 2010.

35)سعود، الطاهر، **التخلف والتنمية في الفكر والحضارة**، عمان: دار المناهج، 2010.

36)سليمان ،عصام، **مدخل علم السياسة**، بيروت: النضال للنشر والتوزيع، 1989.

37)سيف الدين ،عبد الفتاح إسماعيل، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد خبرة الواقع**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

38)شاكير، أحمد السحمودي، **مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث**، جدة: مركز التأصيل للدراسات والبحوث،2010.

39)شريط، الأخضر، **مشكلة التاريخ في الحركة التاريخية وتفسير التطور الحضاري عند مالكبن نبي**، الجزائر: وزارة الثقافة،2013.

40)شلبي، أحمد، **الاقتصاد في الفكر الإسلامي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1990.

41)طاشمة، بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

42)عارف نصر ، محمد، **الحضارة، الثقافة، المدينة**، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1994.

43)(_____،_____)، **إستيمولوجية السياسة المقارنة (النموذج المعرفي، النظرية، المنهج)**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

44)(_____،_____)، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة :دراسة نقدية مقارنة في ضوءالمنظور الحضاري الاسلامي**،القاهرة:دار القارئ العربي،1992.

45)عبد الجواد ،ياسين، **السلطة في الإسلام: العقل الفقهي بين النص والتاريخ**، بيروت: المركز الثقافي الغربي،1998.

46)عبد الرزاق عبد المعز، **النظم الإسلامية السياسية والاقتصادية (نصوص وفصولمختارة)**، القاهرة: الجريسي للطباعة، 2011.

47)عرب ،هانئ،**مبادئ علم السياسة**،(ب، د،ب)،(ب،د،ت).

48)علي النجار، عبد الهادي، "**الإسلام والاقتصاد**"، مجلة عالم المعرفة، العدد36، مارس 1983.

49) غازي، فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد: مطبوعات التعليم العالي والبحث العلمي، 1993.

50)غضنفر، ركن آبادي، **الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، بيروت: مركز الحضارة،2013

51)لحرش، موسى، **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكر مالك بننبي**، الجزائر: مختبر التربية بعنابة، 2006.

52)لوفيفر جان بيار، بيار ماشري، **هيغل والمجتمع**، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1993.

53)لونيسي ،رابح وآخرون، **رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ**، الجزائر: دار المعرفة،2010.

54)مصباح ،عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

55)مطر، أميرة حلمي، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة: دار المعارف،1995.

56)هارولد ،لاسكي: **الدولة نظريا وعمليا**،(ترجمة:الهيئة العامة لقصور الثقافة) ، القاهرة: شركة الأمل، 2012.

57)وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002.

ب)الكتب باللغةالأجنبية :

58) Ahmad Harkat. **El wafer,** Dar el fiker : Beirut,2008.

59).n.sdoniach .**the. oxfordenglish–arabic**.dictionnary, 1981

ثانيا: المقالات

60)بربري ماري، لويز، " **المدينة الفاضلة عبرالتاريخ**"، ترجمة: عطيات أبو السعود مجلة عالم المعرفة، العدد، سبتمبر، 1997.

61)بلحاج، صالح، "**التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات**"، مجلة أكاديميا، العدد01، جانفي2013.

62)بن دادة ،لخضر، "**التعليم كمتغير للتحول الديمقراطي في الوطن العربي دراسة حالةالجزائر**"، مجلة دراسة سياسة وقانونية (بحوث)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، العدد02، 2014.

63)بهاء الدين، شيماء، " **قراءة في العطاء المعرفي للأستاذة الدكتورة منى أبو الفضل**"، مجلة المسلم المعاصر، العدد135، مارس2010.

64)تايب ،إلهام، "**البعد الحضاري كعامل رئيسي في بناء استراتيجية إدارية جديدة لتفعيل تسيير الموارد البشرية**" **دراسة إستراتيجية**، العدد 16، سبتمبر 2011.

65)المنسوب ،طارق،"**التحديث السياسي**" دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013.

66)طاشمة، بومدين، "**التنمية السياسية في الوطن العربي من إيديولوجية التغريب إلى دواعي التأصيل والتجديد**"، مجلة أكاديمية، العدد01، جانفي2013.

67)مسلم بابا، عربي، "**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013.

ثالثا: المصادر الدستورية:

68)الجريدة الرسمية **للنظام الاساسي للحكم السعودية** على الموقع الالكتروني

Https://ar.wikisource.org/windex.php?title=خاص:كتاب bookcend=doulad and

Collectin.id :88538a62ad09b4c02c578b5

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

69)بوشلوش،طاهر، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارهاالقيم في دراسة المجتمع الجزائري(1967-1999)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2006.

70)صغور، عبد السلام ،"**بناء الدولة في الجزائر:دراسة تقييمية** "،أطروحة دكتوراه كلية الاعلام والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2008.

71)طاشمة بومدين،"**استراتيجية التنمية السياسية :دراسة تحليلية لمتغيرالبيروقراطية في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2007 .

72)مطر بن عبد المحسن، الجميلي، "**دور مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية في رسومتابعة السياسية الداخلية والخارجية للمملكة: الواقع والتطلعات**"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا،قسم العلوم الإدارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012.

73)العقبي، حسن موسى، **مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، مذكرة ماجيستير، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب والمعاصر، الجامعة الإسلامية بغزة 2005.

74)العزراوي،مهند علي نعمة، "**الفلسفة السياسية عند جون لوك**"،مذكرةماجستير، كلية الآداب، قسم الفلسفة، جامعة الكوفة،2005.

75)بروسي، رضوان، "**الديمقراطي والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية والآلياتوالعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009.

76)بعوني ،أحمد، "**النظام السياسي الإيراني الحالي بين الأسس الإيديولوجية و المستجدات الواقعية**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة،2011.

77)بن جيلالي محمد أمين، **مشكلة بناء الدولة ودراسة ابستيمولوجيا وفق أدبيات السياسة**،مذكرةماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة تلمسان ،2014.

78)بن دادة ،لخضر، " **دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي: دراسةحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015.

79)بن كادي ،حسن، "**التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطهاالموضوعية ومعوقاتها الأساسية**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008.

80)بودبوز ،غاني،"**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالةبالمجلس الشعبي الوطني**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2005.

81)بوضياف، مليكة، **إدارة سياسة البيئة في إطارالتنمية السياسية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006.

82)رزيق، نفسية، "**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، المشكلاتوالآفاق**"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2009.

83)ركح ،عبد العزيز،**ما بعد الدولة الأمة عند يورغن ها برماس**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة باتنة،2009.

84)شنا فائق، جميل، "**مستقبل العراق من بناء الدولة**"، **محاولات التقسيم**"، مذكرة ماجيستير، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحةفي الدنمارك،2010.

85)عوادي، فريد، "**الإسلام والبيئة**" ، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جامعة بومرداس،2005.

86)لعجال، ليلى، " **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مذكرةماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007.

87)لبوخ ،محمد،"**عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي**،" مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2014.

خامسا المحاضرات والبحوث العلمية:

بالغة العربية:

88)رياض،حمدوش،"**تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية**"،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13، ديسمبر 2013.

سادسا:المواقع الالكترونية:

89)أبو حسن، غسان، **التنمية السياسية بحوث علمية**، مجلة الابتسامة على الموقع الالكتروني .www.ibtesamh.com/showthread-t63565html

90)السيد محمد ،محمود، "**مفهوم الإصلاح السياسي**" **الحوار المتمدن**، العدد 3555، نوفمبر 2011،علىالموقع

الالكتروني،www.ahewer.org/debat/shpw.art.asp?aid:284594

91)الطويسي باسم، "**اتجاهات الإصلاح السياسي من منظور ما بعد الحداثة**" مجلة الغد، جويلية 2005، على الموقع الالكتروني، www.alghad.com/articles/551794

92)رامي ليلى، **الإسلام في ماليزيا والتطور** على الموقع الالكترونيwww.malaysua.seathtravel.com/2010/06/blogp

93)على الموقع الالكتروني، **سياسة ماليزيا**،Https://Or.**wikipedia**.org/wiki

94)على الموقع الالكترونيwww.**marabi**.com/aboutmalaysia.php

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة 02

- **الفصل الأول: الأصول المفاهيمية والنظرية لعملية بناءالدولة 11**

المبحث الأول: تحديد مفهوم عملية بناءالدولة من مقتربا لمفاهيم المتشابهة 11

أولا:التنمية السياسيةPOLITICAL DEVELOPEMENT..... 11

ثانيا: التحديث السياسيPOLITICAL MODORNIZATION 13

ثالثا: الترسيخ الديمقراطيDEMOCRATIC CONSOLIDATION 15

رابعا: الإصلاح السياسيPOLITICAL REFORM 17

المبحث الثاني: ماهية بناء الدولة في ضوء أدبيات السياسة المقارنة 19

أولا: اتيمولوجية مفهوم بناء الدولة 19

ثانيا: تعريف عملية بناء الدولة 20

ثالثا: التفسيرالنظري لعملية بناء الدولة 21

الخلاصةوالاستنتاجات..... 26

- **الفصل الثاني: بناءالدولةفي ضوءالمدخل البيئي الحضاري..... 29**

المبحث الأول: ماهية المدخل المنهاجي البيئي الحضاري 29

أولا: تعريف المدخل المنهاجي البيئي الحضاري 29

ثانيا: أسس ومقومات ا لمدخل البيئي الحضاري 32

المبحث الثاني: دراسة عملية بناء الدولة في ضوء المدخل البيئي الحضاري 36-

أولا:قصورالنماذج النظرية في دراسة عملية بناءالدولة 36

ثانيا:آليات المنهج البيئي الحضاري لعملية بناء الدولة **38**

ثالثا: النماذج ا لتطبيقية لعملية بناءالدولة في ضوء المنهج البيئي الحضاري..... 41

الخلاصةوالاستنتاجات..... 46

- **الفصل الثالث:المنظورالحضاري عندالمفكر "مالك بن نبي" في تفسيرعملية بناءالدولة 49**

المبحث الأول: شخصيةالمفكرالجزائري"مالك بن نبي"..... 49

أولا: شخصية مالك بن نبي في ا لجزائر (1905_1930) 49

ثانيا:شخصية مالك بن نبي في المهجر(1930_1973) **50**

المبحث الثاني: مستويات التفسيرالحضاري لعملية بناءعندمالك بن نبي..... 53

أولا:على المستوى الثقافي 53

ثانيا:على المستوى التنظيمي والمؤسسي 54

ثالثا:على المستوى الاقتصادي 54

الخلاصةوالاستنتاجات..... 56

الخاتمة 58

قائمة المراجع..... 61

فهرس المحتويات 69

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTER OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
University Dr. Tahar Moulay SAIDA جامعة د الطاهر مولاي سعيدة
Faculty: Law and Political Science
Department: Political Science

Option : sciences politiques

THEME

Environmental perspective civilized state-building process at Malek Bennabi

Presented by :

-Senouci Mebarka.

Supervised by:

-Mr.Bendada lakhdar.

Members of Discussion Commitee

MEMBERS OF THE COMMITTEE DISCUSSION	RANK	PRESCRIPTION	UNIVERSITY
D. Djamel Zidane	Lecturer "B"	Discussion member	SAIDA
D. Miloud Weld el Seddik	Lecturer "B"	Chief	SAIDA
T. Lakhdar Ben Daddah	teacher Assistant "B"	The supervisor scheduled	SAIDA
T. Fayza sahraoui	teacher Assistant "B"	Invited	TLEMCEN

Master 2 : 2016

الملخص

تعكس**عملية بناء الدولة** مجموعة عناصر سياسية واجتماعيةواقتصادية وأمنية وعسكرية .....،متشابكة ومركبة فيما بينها هدفها المنشود تحقيق رفاهية المجتمع وإقامة العدل والمساواة ،وضمان الحريات العامة والخاصة وغيرها داخله،ولتفعيل هذه العملية يقتضي الأمر الأخذ **بـالمنظورالبيئي الحضاري** ،الذي ينطلق من بيئة وحضارة وقيم المجتمعات العربية الإسلامية،ويؤسس منهجيته على مصادر المعرفة الثابتة(الوحي ،العقل ،الواقع)،حيث يعتبر هذا المدخل المنهجي بديل وأصيل لدراسة عملية بناء الدولة ، وهذا ما فسره المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**"،في عملية بناء الدولة بأنه يستلزم الأمر الوقوف على منطق العمل والحركة من اجل تجاوز مشكلات الحضارة.

الكلمات المفتاحية:عملية بناء الدولة _المنظور البيئي الحضاري_مالك بن نبي.

Abstract

State-building process reflects a set of political and social factors, economic, security and military ……., tangled and complex among them, its objective is to achieve the welfare of society and the administration of justice, equality, and ensure public and private freedoms and the other inside, and activate this process requires taking environmental perspective civilized matter , which sets off from civilization and values of Arab and Islamic societies environment, and establish a methodology on fixed sources of knowledge (revelation, reason, reality), where this entrance systematicis alternative and authentic to study the state-building process, and this is interpreted by the Algerian thinker, “Malek ben nabi”, in the process of State-building, that requires standing on the business logic and the movement is to overcome he problems of civilization.**Key words: state-building process _Cultural and environmental perspective_Malek Bennabi.**